مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

# من مقاصد الشريعة إلى تطوير ها نحو دستور إنساني وهُوية وطنية جامعة

## ملخص

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الدستور الإنساني في الفهم الجديد للإسلام الذي طرحه المفكر السوداني محمود محمد طه (١٩٠٩-١٩٨٥). ينطلق طه في طرحه من القرآن في مستوى الآيات المكية (آيات الأصول)، ويخاطب بناء الثقة وتعزيز الهوية الوطنية في بيئات التعدد الثقافي، حال العراق. ويرى طه بأن الدستور الإنساني لا يلتمس في الشريعة الحاضرة، لأنها، ليست ديمقراطية وليست اشتراكية، ولا تحل مشكلة الإنسان المعاصر، ولا تلبي متطلبات العصر، ولا يمكن لها أن تحقق مقصاد الإسلام، التي هي عند طه، مقاصد إنسانية، ويلخصها، في حق الحياة وحق الحرية، وما يتفرع منهما، ولهذا فهو يدعو لتطوير الشريعة من داخل القرآن. وبتطوير الشريعة يتحقق الدستور الإنساني، الذي يسعى لإقامة حكومة إنسانية يلتقي عندها، ويستظل بظلها كل المواطنين بصرف النظر عن معتقداتهم، وألسنتهم، وألوانهم. تقف الورقة هنا، وتقدم تعريفاً موجزاً بطه، وبأهم مرتكزات الفهم الجديد للإسلام، وتجيب عن الأسئلة الآتية: ما هو تطوير الشريعة؟ وما هي منهجيته؟ وأين يقع؟ وما الذي يترتب عليه؟ وكيف يقوم عليه الدستور الإنساني؟ ومن ثم يحقق شروط بناء الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية الجامعة؟

الكلمات المفتاحية: تطوير الشريعة- المفاضلة بين الناس- الأخلاق- حق الحياة- حق الحرية- الشورى- الديمقراطية- الهُوية الوطنية الجامعة.

تاريخ تقديم البحث:١٨/ ٧/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث:٨/ ١٢/ ٢٠٢٤

**د. عبد الله الفكي البشير(*)**

## مدخل

«إن الإسلام سلاح ذو حدين، إذا أخذ عن علم ومعرفة، رفع الناس إلى أوج الرفعة والإنسانية والرقي، وإذا أخذ عن جهل، ارتد بالناس إلى صور من التخلف البشع الذي يحارب باسم الله كل مظهر من مظاهر التقدم والفهم»[1].

محمود محمد طه، نوفمبر ١٩٦٤

(*) استاذ الفكر الاسلامي المعاصر/ مجمع البحوث والتدريب / لاجوس/ نيجيريا
abdallaelbashir@gmail.com

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

تسعى هذه الورقة إلى إثراء النقاش حول موضوع المؤتمر وهو: بناء الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية الجامعة، من خلال تسليط الضوء على طرح جديد قدمه المفكر السوداني الإنساني محمود محمد طه صاحب الفهم الجديد للإسلام. ينطلق الطرح من فهم جديد للقرآن الكريم، ويخاطب بناء الثقة وتعزيز الهوية الوطنية في بيئات التعدد الثقافي، حال العراق، ويقدم حلولاً لحاجة المواطن المعاصر، بمستوى متطلبات العصر. يتمحور الطرح حول الدعوة إلى دستور إنساني، يكون مصدره القرآن، غير أنه لا يسعى لإقامة حكومة دينية، وإنما يسعى لإقامة حكومة إنسانية يلتقي عندها، ويستظل بظلها كل البشر بصرف النظر عن ألوانهم، وألسنتهم، ومعتقداتهم، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات. يقوم هذا الدستور على الأصول التي يلتقي فيها الناس، وهي أصول الإنسانية، وتكون أسسه كالمرآة يرى فيها كل مواطن شخصيته وتطلعاته. وتكون المفاضلة بين الناس بالعقل والأخلاق، وليس بالعقيدة أو العنصر أو اللون أو الجنس. والإسلام في هذا المستوى يعيش في مجتمعه جميع المواطنين على احترام وتساو بينهم، بحق المواطنية لهم كل الحقوق، ولا يميز ضد أحد بأي اعتبار من الاعتبارات. تقدم الورقة هنا شرحاً وتفصيلاً وتبييناً لذلك.

والدستور الإنساني لا يلتمس في الشريعة الإسلامية الحاضرة، لأنها، كما يقرر محمود محمد طه، ليست ديمقراطية وليست اشتراكية، ولا تمثل المستوى الديمقراطي في الإسلام، وإنما تمثل عهد الوصاية منه، وليس في عهد الوصاية دستور. فالشريعة إذا ما وضعت في موضعها من حكم وقتها في القرن السابع وطبيعة المجتمع أوائئذ، فهي غاية في الانضباط، والحكمة، والعدل، والسماحة، غير أنها لا تستطيع، بكل صورها، مواجهة تحديات العصر، وتلبية حاجة الإنسان المعاصر اليوم. وهي لا يظهر فيها النقص إلا إذا ما نقلت من وقتها، وطلب إليها أن تستوعب طاقات الإنسان المعاصر، فتنظم حقوقه، وتحل مشاكله.. ولكن النقص ليس هو نقص الشريعة، وإنما هو نقص العقول التي تنقلها من بيئتها إلى بيئة لم تشرع لها، بدعوى أن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان. وهنا تؤكد الورقة بأن الشريعة، ليست هي الإسلام، حتى نقول بصلاحها لكل زمان ومكان، وإنما هي طرف الإسلام الذي نزل لأرض الناس منذ أربعة عشر قرناً، وهي في بعض صورها تحمل سمة (الموقوتية) وهي من ثم قابلة للتطور، بل إن كمالها في قابليتها للتطور. تقدم الورقة هنا تفصيلاً وتعليلاً.

ومثلما كانت جهود السابقين في مقاصد الشريعة مثل الحكيم الترمزي، والجويني، والغزالي، وبن عبد السلام وغيرهم، وبخاصة الإمام الشَّاطبي (٥٣٨ هـ- ٥٩٠هـ/ ١١٤٣م- ١١٩٥م) المؤسس لنظرية مقاصد الشريعة، حينما وضع الكليات الخمس، وهي: «حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل»، كانت تلبية لمتطلبات روح عصره

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

ومقتضياتـه، فـإن محمود محمد طه كتـب، قائلاً: لا يمكن للشريعة الإسـلامية الحاضرة، أن تنظم حياة الفرد والمجتمع، وتسـتقيم مع قامة الحياة المعاصرة وتحديات العـصر، ولا يمكن لها أن تحقق المقاصد، والتـي يلخصها، في حـق الحياة وحـق الحرية، وما يتفرع منهما، إلا بتطويرها. تقدم الورقة هنا تفصيلاً وتبيينـاً وتعليلاً. ولَّـما كان التطور هو الأصل، وهو قانـون الوجود، عند محمود محمد طه، فهو يرى بأنه لابـد من تطويـر الشريعة لمواجهـة تحديات العصر وتلبية حاجة الإنسـان المعـاصر. وتطوير الشريعة، عنده، يكون من داخل القرآن، وليس من خارجه، ويعنـي الانتقال بالتشريع من نص فرعي في القرآن خـدم غرضه حتـى اسـتنفذه، وهي آيـات الفروع (الآيـات المدنيـة)، إلى نـص أصلي في القرآن نُسـخ فأصبـح مُدَّخـراً لحيـاة النـاس اليـوم، وهـي آيات الأصول (الآيـات المكية). والتطوير يقع في شريعة المعاملات، كالحقوق الأساسـية للأفراد، وكالنظم الاقتصادية والسياسية، إلى آخر ما يرتبط بتحولات المجتمع، ولا يقع في شريعة العبادات. تقدم الورقة تفصيلاً وتوضيحاً، مع الإجابة عن السـؤال القائل لماذا لا يقع التطوير في شريعة العبادات؟

وبتطويـر الشريعـة، يتـم بعث آيـات الأصول (الآيـات المكية)، ليقوم عليها الدسـتور الإنسـاني الذي يكفل الحقوق الأساسـية للجميع: المسـيحي والمسـلم والبوذي والوثني والملحد واللا أدري... إلـخ، حـق الحياة، وحـق الحرية، وما يتفـرع منهما. والقاعدة في الدستور الإنساني، هي قوله تعالى: ﴿وَقُـلِ الْحَقُّ مِـن رَّبِّكُمْ ۝ فَمَن شَـاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَـن شَـاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾، وقولـه تعالى: ﴿لَا إِكْـرَاهَ فِي الدِّيـنِ ۝ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْـدُ مِنَ الْغَـيِّ﴾. ويجب أن يكون جميع المواطنين، رجالاً ونسـاء، متساوين، في الحقوق الوطنية، وأمام القانون، لا وصاية من أحد على أحد، ولا قوامة من أحد على أحد. وبهذا يكون الإسلام قد ارتفع، من مستوى العقيدة/ الإيمان إلى مسـتوى العلم/ الإيقان، وفي هذا المستوى، الناس لا يتفاضلـون بالعقيـدة، وإنما يتفاضلـون بالعقل، والأخلاق، فلا يسـأل الإنسـان عـن عقيدته، وإنما يسـأل عن صفـاء الفكر، وإحسـان العمـل. وبهذا تنتقـل الفضيلـة في المجتمـع، من قـوة العضل، إلى قـوة العقـل، وقوة الأخـلاق، ولن يكـون حظ أي مواطـن رجلاً كان أو امـرأة، حظا منقوصـاً، وإنما الكل، مطالب، سـواء في الأفضليـة أو القيادة، بأن يكون مؤهلاً تأهيلاً عقلياً وأخلاقياً. تفصل الورقة هنـا وتقدم تبييناً لماهية تطويـر الشريعة ومنهجيته؟ وكيفيـة تنزيله؟ وما الـذي يترتب عليه؟ وكيف أن الدسـتور الإنسـاني يبني الثقة ويعزز الهوية الوطنية الجامعـة؟ وكيف أنه يمثل خلاصاً من قانون الغابة ودخولاً على قانون الإنسان؟

وحتـى تحقـق الورقـة أغراضهـا تهيكلـت في المحاور الآتية: محمود محمد طه: ملامح موجزة من السيرة الفكرية-

أهم مرتكزات الفهم الجديد للإسـلام- الدين وتحديـات البيئـة الإنسـانية الجديـدة- الشريعـة الإسـلامية الحـاضرة: عقبـة أمـام الهُويـة الوطنيـة

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

الجامعة- من نظرية مقاصد الشريعة إلى أطروحة تطويرها- تطوير الشريعة الإسلامية من داخل القرآن: نحو شريعة الإنسان- الدستور الإنساني: حيث المفاضلة بين الناس بالعقل والأخلاق وليس بالدين أو الجنس- شروط بناء الثقة وتعزيز الهُوية الجامعة- خاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: مقاصد الشريعة- تطوير الشريعة- الدستور الإنساني- المفاضلة بين الناس- الأخلاق- حق الحياة- حق الحرية- الشورى- الديمقراطية- الهُوية الوطنية الجامعة.

## محمود محمد طه

## ملامح موجزة من السيرة الفكرية

«إن ما أدعو إليه هو نقطة التقاء الأديان جميعها، حيث تنتهي العقيدة ويبدأ العلم، وتلك نقطة يدخل منها الإنسان عهد إنسانيته، ولأول مرة في تاريخه الطويل»[٢].

محمود محمد طه، ١٩٦٨

تنطلق هذه الورقة من الفهم الجديد للإسلام الذي طرحه المفكر السوداني محمود محمد طه في الخرطوم، عاصمة السودان، مساء ٣٠ نوفمبر ١٩٥١، وأخذ يفصل فيه ويدعو له. وُلد طه في مدينة رفاعة بوسط السودان. تُوفي والداه وهو دون الثانية عشرة من عمره، فعاش حياة وصفها، قائلاً: «حياتي كلها يتم»[٣]. التحق طه بالتعليم الحديث، والسودان تحت الحكم الاستعماري الثنائي الإنجليزي/ المصري بموجب اتفاقية الحكم الثنائي المبرمة في ١٩ يناير ١٨٩٩[٤]. بدأ طه بمرحلة الكُتَّاب[٥] عام ١٩٢٤، وتدرج حتى التحق بكلية غردون (جامعة الخرطوم حالياً)، ليتخرج في قسم المهندسين عام ١٩٣٦. وفور تخرجه عمل مهندساً برئاسة مصلحة سكك حديد السودان، بمدينة عطبرة، شمال السودان. ومن الوهلة الأولى تجلت ثوريته ضد الاستعمار، إذ أشعل المدينة بالنشاط المناهض للاستعمار. ضاقت إدارة السكة الحديد ذرعاً بثوريته، فعمدت إلى إبعاده من عطبرة، بنقله للمناطق النائية. فما كان إلا وتقدم باستقالته في العام ١٩٤٢، ليتحرر من الوظيفة الحكومية[٦]. جاءت استقالته والحركة الوطنية السودانية، قد تبلورت بظهور مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨، بأثر هندي واضح. تبع ذلك تكوين الأحزاب السياسية في منتصف أربعينات القرن الماضي، وقد تمحورت حول طرحي الوحدوية (الوحدة مع مصر) والاستقلالية (الاستقلال في تحالف مع التاج البريطاني). حضر طه مع بعض رفاقه ليعلنوا في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٥ عن تأسيس الحزب الجمهوري، برئاسة طه. وعلى خلاف الأحزاب السودانية، دعا الحزب الجمهوري إلى الاستقلال التام عن دولتي الاستعمار، وقيام الجمهورية. قاد طه المصادمة للاستعمار، فما لبث أن واجه محكمة المستعمر مرتين، في الأولى، خيَّرته المحكمة بين امضاء تعهد أو السجن، رفض التعهد مفضلاً السجن، فسجن (٥٠ يوماً)[٧]. وفي المرة الثانية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

سجن لمدة عامين[٨].

كان السجن عند طه بمثابة اعتكاف/ خلوة امتدّ لمدة عامين (١٩٤٦ – ١٩٤٨)، وبعد خروجه من السجن واصل اعتكافه لمدة ثلاث سنوات بمدينة رفاعة. فقد كتب، قائلاً: "لقد شعرت، حين استقر بي المقام في السجن، أني قد جئت على قدر من ربي، فخلوت إليه.. حتى إذا ما انصرم العامان، وخرجت، شعرت بأني أعلم بعض ما أريد.. ثم لم ألبث، وأنا في طريقي إلى رفاعة، أن أحسست بأن عليَّ أن أعتكف مدة أخرى، لاستيفاء ما قد بدأ.. وكذلك فعلت"[٩]. ثم بيَّن السبب الذي حبسه، قائلاً:

"هل حبسني ابتغاء المعرفة؟ لا والله!! ولا كرامة.. وإنما حبسني العمل لغاية هي أشرف من المعرفة.. غاية ما المعرفة إلا وسيلة إليها.. تلك الغاية هي نفسي التي فقدتها بين ركام الأوهام، والأباطيل.. فإن عليّ أن أبحث عنها على هَدْي القرآن، أريد أن أجدها.. وأريد أن أنشرها.. وأريد أن أكون في سلام معها، قبل أن أدعو غيري إلى الإسلام.. ذلك أمر لا معدى عنه.. فإن فاقد الشيء لا يعطيه"[١٠].

خرج طه من اعتكافه في الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٥١، ليكون مجموع سنوات اعتكافه خمس سنوات. عاد بعدها إلى الخرطوم ليدعو لاجتماع عام في مساء ٣٠ نوفمبر ١٩٥١، معلناً عن مشروعه الفكري: الفهم الجديد للإسلام[١١].

وصف طه مشروعه الفكري، بأنه دعوة إنسانية تسعى إلى إحداث التغيير والتطوير والتحرير والتجديد والحيوية، عبر آليات ووسائل فصلها ضمن كتاباته وأحاديثه، وذلك في سبيل تلبية حاجة الإنسان المعاصر، ومتطلبات العصر.

## أهم مرتكزات الفهم الجديد للإسلام

### إن الإسلام رسالتان:

يقرر طه بأن الإسلام رسالتان. ويُبين بأن «الإسلام كما هو في القرآن، ليس رسالة واحدة، وإنما هو رسالتان: رسالة في طرف البداية، أو هي مما يلي طرف اليهودية. ورسالة في طرف النهاية أو هي مما يلي طرف المسيحية»[١٢]. فهو وسط بين اليهودية والنصرانية، كما يخبرنا الله تبارك وتعالى حين يقول: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ﴾[١٣]. وقد جاء القرآن في سياقه بالجمع بين خصائص اليهودية، وخصائص المسيحية. أما بشأن تبليغ الرسالتين، فيقول طه: لقد بلغ المعصوم الرسالتين معاً، ولكنه فصل الرسالة الأولى في تشريعه، وأجمل الرسالة الثانية[١٤]. وتقوم الرسالة الأولى، عنده، على فروع القرآن (الآيات المدنية)، أما الرسالة الثانية، فتقوم على أصول القرآن (الآيات المكية)[١٥].. ولقد وقع التفصيل، على الرسالة الأولى.. ولا تزال الرسالة الثانية تنتظر التفصيل[١٦]. والرسالة الأولى، عنده، باستنادها على آيات الفروع (الآيات المدنية)،

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

القـرآن المحكـم، هـي مرحلـة العقيدة مـن الدين. والرسـالة الثانيـة، باسـتنادها عـلى آيـات الأصول (الآيات المكية)، القرآن المنسوخ، هي مرحلة العلم مـن الديـن. وأمام سـؤال يطرحـه بعـض الناس، وهـو: هـل الرسـالة الثانيـة مـن الإسـلام رسـالة جديدة؟ يوضح طه، قائلاً: "إن الرسـالة الثانية من الإسـلام، ليست جديدة، فهي موجودة في القرآن، وإنـما الجديد هو الحديـث عنها". والرسـالة الثانية من الإسـلام هي سـنة النبـي الكريـم، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، في خاصة نفسه، فقد عاشها. كونها تكليفه، في مسـتوى آيات الأصول، التي هي آيات الإسماح والحرية وكرامة الإنسان، وهي ذات الخطـاب الكوكبـي والإنسـاني، بينـما كان تكليف أمتـه في مسـتوى ما تطيقه، وهو مسـتوى الشريعة، مستوى آيات الفروع[١٧].

وفي الإسلام، كما يرى طه، أمتان: أمة المؤمنين، وأمة المسـلمين. كما أن كلمة الإسـلام، لها معنيان: معنى قريب هو الـذي عبر عنه القرآن بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْـلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[١٨].. وهذا مـا أسـماه طـه: الإسـلام الأول. وللإسـلام معنى بعيـد، وهو مركـوز عند الله، حيـث لا حيث[١٩].. وهـو بمعنـاه البعيـد قد أشـار اليه سـبحانه وتعالى حـين قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُـوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُـنَّ إِلَّا وَأَنتُـم مُّسْـلِمُونَ(١٠٢)﴾[٢٠]. وقد جـاء القرآن مقسـماً بين الإيمان والإسـلام، كما جاء إنزاله مقسـماً بين مـدني ومكي، وكان المكي سـابقاً عـلى المـدني، وبعبـارة أخـرى، بـدأ بدعـوة الناس إلى الإسـلام فلـما لم يطيقـوه، وظهر ظهـوراً عملياً قصورهـم عـن شـأوه، نـزل عنـه إلى مـا يطيقون. والظهور العملي حجة قاطعة على الناس. والآيات الدالـة عـلى النـزول مـن أوج الإسـلام، الى مرتبة الإيـمان كثيـرة[٢١]. نذكـر منهـا قولـه تعـالى: ﴿يَا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُـوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِـهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْـلِمُونَ(١٠٢)﴾[٢٢] فلما قالوا أينا يستطيع أن يتقـي الله حـق تقاته؟ نزل قوله تعـالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْـتَطَعْتُمْ وَاسْـمَعُوا وَأَطِيعُـوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِـكُمْ ۗ وَمَن يُـوقَ شُـحَّ نَفْسِـهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُـونَ (١٦)﴾[٢٣]. ويقع الإسـلام الأول، كما يرى طه، وهو دين أمة المؤمنين، في ثلاث درجات، وهـي درجـات الإيـمان: الإسـلام، والإيـمان، والإحسـان.. وهذه مرحلة عقيدة.. وأما الإسـلام النهائـي فيعني الاستسـلام، والانقياد الكلي ظاهراً وباطنـاً.. ويعنـي الإذعـان الـكلي، لأمـر الله، عن رضا وطواعية.. وهو يقع أيضا في ثلاث درجات، تـلي درجـات الإسـلام الأول.. وهـذه الدرجات الثـلاث هي درجـات الإيقان: علـم اليقين، وعلم عـين اليقـين، وعلـم حـق اليقـين.. ثم تتـوج هذه الدرجات السـت بالإسلام النهائي. فكأن الصورة هكذا: الإسـلام الأول، ثم الإيمان، ثم الإحسـان، ثـم علم اليقين، ثـم علم عين اليقـين، ثم علم حق اليقـين، ثم الإسـلام[٢٤].. وهذا الإسـلام الأخير، وهـو النهائي، هو المعنـي بقوله تعـالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾[٢٥].. وهو المعني بقوله تعالى: ﴿ وَمَـن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْـلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَـلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ(٨٥)﴾[٢٦]

## الدعوة إلى تطوير الشريعة الإسلامية من داخل القرآن

دعا طه إلى تطوير الشريعة الإسلامية من داخل القرآن، فهو يقول: «لابد من تطوير الشريعة الإسلامية لمواجهة تحديات العصر ومطالب الإنسان»[٢٧]، وسيرد التفصيل عن ماهية تطوير الشريعة الإسلامية؟ وما هي الحكمة منه؟ وأين يقع؟ وما الذي يترتب عليه؟ ولماذا نحتاجه في بناء الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية؟

## الدعوة إلى الدستور الإنساني من داخل القرآن

نادى طه بالدستور الإنساني الذي يقوم على آيات الأصول (الآيات المكية)، وهو الدستور الذي يحقق المساواة التامة بين جميع الناس. كما أن المفاضلة بين الناس: رجل ورجل، رجل وامرأة، امرأة وامرأة، في الدستور الإنساني، تكون بالعقل والأخلاق، وليس بالدين أو العنصر أو اللون أو الجنس. والإسلام في هذا المستوى، كما يقول طه: «يعيش في مجتمعه جميع المواطنين على احترام وتساو بينهم (بحق المواطنية لهم كل الحقوق) ولا يميز ضد أحد باعتبارات الملة»[٢٨]. وبهذا تتحقق شروط بناء الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية الجامعة، وسيرد التفصيل والتبيين عن الدستور الإنساني.

## الدين وتحديات البيئة الإنسانية الجديدة

«إن الأرض مائدة الله، وأن الخلق جميعهم، وعلى اختلافهم، عياله، وأنهم، على مائدته، سواء، لا يتفاضلون إلا بالتقوى، وأن مِسبر[٢٩] التقوى العمل على نفع عيال الله في الأرض»[٣٠].

محمود محمد طه، مارس ١٩٥١

تكشف البيئة الإنسانية الجديدة التي يعيشها عالم اليوم، عن تحول هائل في مختلف مناحي الحياة الإنسانية، كتب طه في العام ١٩٥٨، قائلاً: «أخذ عالمنا يستقبل عهداً جديداً، كل الجدة، من وحدة المصالح، ووحدة المصير، ووحدة الشعور.. بعد أن قهرت سُبل المواصلات، وسُبل الاتصال الحديث، الزمان، والمكان قهراً يكاد يكون تاماً بفضل الله، ثم بفضل هذه الكشوف، أصبحت الإنسانية تعيش في بيئة طبيعية جديدة.. بيئة صغيرة، موحدة»[٣١]. غدى هذا الواقع الإنساني الجديد، يؤكد مع صباح كل يوم جديد، وحدة المصير المشترك ليس بين المواطنين في الوطن الواحد، حال العراق أو السودان، أو غيرهما، حيث بيئات التعدد الثقافي، وإنما وحدة المصير المشترك للإنسانية جمعاء.

هذا الواقع الإنساني الجديد فرض تحديات، غير مسبوقة، لمختلف المرجعيات الثقافية والفكرية، خاصة الأديان، وبصورة أخص الإسلام. هذه التحديات، في تقدير طه، تتيح الفرصة لغربلة الفكر الديني، والارتفاع به إلى مخاطبة العقول في مستوى

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

حاجة العصر، ومتطلبات الإنسان المعاصر[٣٢]. ولهذا فإن هذا الواقع الجديد يحتم تفكيراً جديداً، يتسم بالإحاطة، وبالشمول، وبالدقة، ويفرض إعادة النظر فيما تواضع عليه الناس، في العهود السوابق، من تصورات، ومفاهيم، ومدلولات. وذلك من أجل تحقيق التوائم بين الحياة والبيئة الإنسانية الجديدة، حتى لا يحدث التناقض بين واقع ومتطلبات الإنسان المعاصر والتشريعات الموروثة. والجدل بين المتناقضين يقود للعنف. وهذا ما يقتضي إعادة النظر في التشريعات الإسلامية، بما يحقق الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية. ولا سبيل إلى بناء الثقة بين المواطنين وتعزيز الهُوية الوطنية، بناءً على الشريعة الإسلامية الحاضرة، لماذا؟ لأن الشريعة الإسلامية الحاضرة، عند طه، ليست ديمقراطية، وليس فيها دستور، ومن ثم ينتفي معها بناء الثقة بين المواطنين وتعزيز الهُوية الوطنية، وبذلك تكون عقبة أمام الهُوية الوطنية الجامعة. هنا عدة أسئلة تدفع بنفسها أمام طرح طه، منها: لماذا الشريعة الإسلامية الحاضرة غير ديمقراطية؟ ولماذا ليس فيها دستور؟ وما هو الحل الذي يقدمه طه من داخل القرآن؟ تسعى المحاور أدناه للإجابات عن هذه الأسئلة.

## الشريعة الإسلامية الحاضرة: عقبة أمام الهُوية الوطنية الجامعة

«ليس في الشريعة الإسلامية حقوق أساسية لأنها لا تمثل المستوى الديمقراطي في الإسلام، وإنما تمثل عهد الوصاية منه، وليس في عهد الوصاية دستور»[٣٣].

محمود محمد طه، ١٩٦٩

يرى طه بأنه لا يمكن الحديث عن المساواة السياسية (الديمقراطية)، والمساواة الاقتصادية (الاشتراكية)، والمساواة الاجتماعية، في الإسلام، من غير أن نتحدث عن تطوير الشريعة الإسلامية. ذلك لأن الشريعة الحاضرة لا تستطيع مواجهة تحديات العصر ومطالب الإنسان. ومن ثم لا تستطيع تحقيق التعايش السلمي في مجتمعات التعدد الثقافي، حال العراق والسودان، وغيرهما، كما أنها لا تستطيع بناء الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية. يقول طه: حينما تدعو للشريعة الإسلامية أو تنادي بالدستور الإسلامي الذي تطرحه الأحزاب والجماعات الإسلامية اليوم، فأنت لا تتحدث عن الديمقراطية، لأنك جعلت غير المسلم مواطناً من الدرجة الثانية، فهو لا يحق له أن يرشح نفسه لرئاسة الدولة، وهذا حديث ليس فيه ديمقراطية[٣٤]. غير أن الشريعة الإسلامية إذا ما وضعت في موضعها من حكم وقتها، هي غاية في الانضباط، والحكمة، والعدل، والسماحة. فهي قد حررت المرأة، في الماضي، تحريراً كبيراً.. وقفزت بها قفزة حكيمة،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

وجريئة، في آن معا[٣٥].. وهي لا يظهر فيها النقص إلا إذا ما نقلت من وقتها، وطلب إليها أن تستوعب طاقات المرأة المعاصرة، فتنظم حقوقها، وتحل مشاكلها.. ولكن لن يكون النقص، حينئذٍ، هو نقص هذه الشريعة، وإنما هو نقص هذه العقول التي تنقلها من بيئتها إلى بيئة لم تشرع لها، بدعوى أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان. وهنا يؤكد طه بأن الشريعة الإسلامية، ليست هي الإسلام، حتى نقول بصالحها لكل زمان ومكان، وإنما هي طرف الإسلام الذي نزل إلى أرض الناس منذ أربعة عشر قرنا، وهي في بعض صورها تحمل سمة (الموقوتية) وهي من ثم قابلة للتطور[٣٦]، وهي بدون التطوير، الذي طرحه طه، ليس فيها دستور[٣٧]. بل أن كمالها في قابليتها للتطور. ويكون كمالها كذلك في أن تنزل وتخاطب الناس علي قدر عقولهم، وتواكب المجتمع البشري باستمرار في ارتقائه واتساع امكانياته الفكرية والاجتماعية والاقتصادية[٣٨]. ولا شك في أن مجتمع اليوم يختلف من جميع الوجوه عن المجتمع الذي نزلت عليه الشريعة في القرن السابع. ويدعو طه إلى التطوير وفقاً للفهم الجديد للإسلام الذي يأتي بالتشريع الجديد والذي يتطور حسب حاجة وظروف البيئة المشرع لها ثم إلى القرآن ينتهي تطور كل تشريع[٣٩].

يصف طه الذين يطالبون بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، أو الذين يطالبون بأن يكون الدستور الإسلامي مستمداً من الشريعة الإسلامية، أو أن «الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي لقوانين الدولة»، وصف هؤلاء بالمخطئين. وقال إن السبب الأساسي في خطئهم، هو أن الشريعة الإسلامية ليس فيها الحقوق الأساسية[٤٠]. ويعرف طه الحقوق الأساسية بأنها هي حق الحياة وحق الحرية وما يتفرع عليهما: ويتفرع على حق الحياة الحقوق الاقتصادية ويتفرع على حق الحرية حرية العقيدة وحرية الرأي ويتفرع على هذه الفروع فروع كثيرة غرضها كرامة حياة بني آدم.. ينصص عليها الدستور ويستوعبها القانون[٤١]. وقد سميت تلك الحقوق بالأساسية لأنها، كما يقول طه: تولد مع الإنسان.. الحياة والحرية: هي حقوق لأنها لا تمنح ولا تسلب في شرعة العدل.. وهي أساسية لأنها كالغذاء وكالهواء والماء[٤٢]. ويقرر طه بأنه ليس في الشريعة الإسلامية حق الحرية، وحق حرية العقيدة، بل ليس فيها الحقوق الأساسية، لأنها ليست ديمقراطية ولا هي اشتراكية، وإنما هي تقوم، في السياسة، على آية الشورى وهي آية حكم الفرد الرشيد، الذي جعل وصياً على قوم قصر، وقد طلب إليه أن يحسن تربيتهم، ورعايتهم، وترشيدهم ليكونوا أهلا للديمقراطية"[٤٣]. وآية الشورى، التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية في السياسة، حيثما وجدت فهي ليست بآية ديمقراطية[٤٤].

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

## آية الشورى ليست ديمقراطية

«هناك أمر خطير يجب تقريره هنا، وهو أن الشريعة الإسلامية ليست ديمقراطية، ولا هي اشتراكية، وإنما هي تقوم، في السياسة، على آية الشورى»[٤٥].

محمود محمد طه، ١٩٦٨

آية الشورى عند طه ليست هي آية ديمقراطية، وإنما هي آية حكم الفرد الرشيد الذي جعل وصياً على القصر، وهي آية تنزلت من آية الديمقراطية لتعد الناس ليستأهلوا الديمقراطية، حين يجيء أوانها. إن آية الشورى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[٤٦] التي تزين واجهات معظم برلمانات البلدان الإسلامية، وتستند عليها الكثير من الجماعات الإسلامية في تأصيل الديمقراطية في الإسلام، هي عند طه ليست بآية ديمقراطية. يقول طه: "آية الشورى التي يعتبرها علماء المسلمين آية ديمقراطية، وما هي بذاك، وإنما هي آية حكم الفرد الرشيد الذي جعل وصياً على القُصَّر، وأمر بترشيدهم حتى يكونوا أهلا للديمقراطية، بنهوضهم إلى مستوى حسن التصرف في الحرية الفردية.. وآية الشورى تقول: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ ۚ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (١٥٩)﴾[٤٧]. ويضيف قائلاً: "هذه آية الشورى، والشورى، حيث وردت، سواء في هذه الآية، أو في قوله تعالى ﴿والذين استجابوا لربهم، وأقاموا الصلاة، وأمرهم شورى بينهم، ومما رزقناهم ينفقون﴾. فليست آية ديمقراطية، وإنما هي آية تنزلت من آية الديمقراطية لتعد الناس ليستأهلوا الديمقراطية، حين يجيء أوانها"[٤٨]. والغاية من الديمقراطية، كما يرى طه، هي تحقيق كرامة الإنسان. وليست الاجراءات والأجهزة الديمقراطية غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة إلى غاية وراءها.. فليست الديمقراطية أن تكون لنا هيئة تشريعية، وهيئة تنفيذية، وهيئة قضائية، وإنما جميع أولئك وسائل لتحقيق كرامة الانسان.. فإن الديمقراطية ليست أسلوب حكم فحسب، وإنما هي منهاج حياة، الفرد البشري فيه غاية، وكل ما عداه وسيلة إليه، ولا يجد أسلوب الحكم الديمقراطي الكرامة التي يجدها عند الناس إلا من كونه أمثل أسلوب لتحقيق كرامة الانسان[٤٩].

ويرى طه أن الله لم يجعل على الحرية الفردية وصياً، فهو يقول: "ومن كرامة الإنسان عند الله أن الحرية الفردية لم يجعل عليها وصياً، حتى ولو كان هذا الوصي هو النبي على رفعة خلقه وكمال سجاياه. فقد قال تعالى في ذلك ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ «٢١» لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ «٢٢»﴾[٥٠]، والمعنيون هنا هم المشركون، الذين رفضوا عبادة الله، وعكفوا على الأصنام، يعبدونها، ويتقربون إليها بالقرابين، والمنهي عن السيطرة عليهم هو الرسول محمد، الذي لم يرد علواً في الأرض، والذي قال تعالى عنه ﴿وإنك لعلى خلق

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

عظيم﴾[٥١]. تحدث طه عن مرحلة إعداد النبي محمد صلى الله عليه وسلم لمجتمع المؤمنين، أثناء وصايته عليهم، لممارسة الديمقراطية، وكتب، قائلاً: "ولما كان مجتمع المؤمنين قاصرا عن الارتفاع إلى ممارسة الحرية الفردية في الاختيار والعمل فقد جعل النبي وصيا عليهم ليعدهم لتحمل مسئولية الحرية الفردية المطلقة، وهو أثناء وصايته عليهم يصر على إعطائهم حق الخطأ، كلما وسعه ذلك، من غير أن يشق عليهم أو يعنتهم.. فهو بذلك إنما يعدهم لممارسة الديمقراطية حين يقوى عودهم، ويستحصد عقلهم[٥٢].

فآية الشورى، آية غير ديمقراطية، وهي ناسخة لآية الديمقراطية. فهي ناسخة لقوله تعالى:

﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ (٢٢)﴾[٥٣]، وهاتان الآيتان عند طه، هما آيتا الديمقراطية.. وهما منسوختان على مستويين.. فأما في مستوى المشركين، فمنسوختان بآية السيف.. وأما في مستوى المؤمنين، فمنسوختان بهذه الآية – آية الشورى[٥٤]. والأصل في الديمقراطية آيتا ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ (٢٢)﴾ وكذلك الحال، فالاشتراكية في أصول الإسلام، وليست، في فروعه.. فشريعة الإسلام الحاضرة ليست اشتراكية، وإنما هي رأسمالية، أريد بها أن تكون مرحلة تسيِّر الأمة السالفة إلى منازل الاشتراكية. ويومئذ تتطور الشريعة الحاضرة، بأن تنتقل من فروع القرآن إلى أصوله، كما سيرد التفصيل. ويرى طه بإن جميع صور التمييز الواردة في الشريعة ليست أصلا في الإسلام، وانما هي تشريع مرحلي اقتضاه حكم الوقت في القرن السابع[٥٥]. كما أن أطروحات التشريع الإسلامي ونظرياته السائدة اليوم، لاسيما نظرية مقاصد الشريعة، وفي ظل تطور العصر ومطالب الإنسان المعاصر، لا تستطيع بناء الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية. ولهذا لابد من تطوير الشريعة الإسلامية من داخل القرآن. فالتطوير، كما سنرى في التفصيل اللاحق، يحقق الانتقال من الشريعة الإسلامية الحاضرة، وهي شريعة تحمل بعض رواسب شريعة الغابة إلى شريعة الإنسان، من داخل القرآن، حيث المساواة التامة بين جميع الناس، ومن ثم يكون الاتساق مع حاجة العصر، والتلبية لمتطلبات الإنسان المعاصر، والتحقيق لكرامته[٥٦]. وبذا تكون الشريعة الإسلامية المطورة هي التي تحقق بناء الثقة بين المواطنين وتعزيز الهُوية الوطنية، كما سيرد التفصيل لاحقاً.

## من نظرية مقاصد الشريعة الإسلامية إلى أطروحة تطويرها

«إن الإسلامَ فكرٌ متطورٌ، لا يجمد على صورة واحدة، لا في التشريع، ولا في الأخلاق، إلا حين تعجز العقول عن الانطلاق معه»[٥٧].

محمود محمد طه، يناير ١٩٦٥

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

لا جدال في أن الشريعة الإسلامية، تنطوي على طاقة خلاقة، اتاحت للسابقين في إسهاماتهم، ابداعاً فكرياً وإنسانياً، لا سيما مقاصد الشريعة الإسلامية، والفكر المقاصدي. ومن هؤلاء على سبيل المثال، لا الحصر: الحكيم الترمزي (ت ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م)، فقد استخدم الفاظ المقاصد في بعض كتبه منها: إثبات العلل[٥٨]، الصلاة ومقاصدها[٥٩]، وأشار لها كذلك الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ/ ١٠٢٨-١٠٨٥م)، في كتابه: البرهان في أصول الحكم[٦٠]، والغزالي (٤٥٠ هـ - ٥٠٥ هـ/ ١٠٥٨م - ١١١١م)، المستصفى من علم الأصول[٦١]. أما الشَّاطبي (٥٣٨ هـ - ٥٩٠هـ/ ١١٤٤م- ١١٩٤م) صاحب كتاب الموافقات[٦٢]، فهو المؤسس لنظرية المقاصد، كما سيرد التفصيل. وأيضاً تحدث عن المقاصد عزالدين بن عبد السلام (٥٧٧هـ/ ١١٨١م - ٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م) في كتابه: قواعد الأحكام في مصالح الأنام[٦٣]، وغيرهم. ومن المعاصرين علي الجرجاوي (١٨٧٤-١٩٦١) في كتابه: حكمة التشريع وفلسفته[٦٤]، وطاهر بن عاشور (١٨٧٩م/ ١٩٧٣م)، الذي نشر كتاب: مقاصد الشريعة الإسلامية[٦٥]، وعلال الفاسي (١٩١٠م/ ١٩٧٤م) في كتابه: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها[٦٦]، وغيرهم[٦٧]. ويُعد الإمام الشَّاطبي الرائد والمؤسس الحقيقي لعلم مقاصد الشريعة[٦٨]. وقد أفرد له حيزاً في الجزء الثاني من كتابه: المُوافقات، حينما وضع الكليات الخمس، وهي: «حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل»[٦٩]، تلبية لمتطلبات روح عصره ومقتضياته. وقد وصف بن عاشور كتاب المُوافقات للشاطبي، كما ذكر أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان في مقدمته لتحقيق كتاب الشاطبي، حيث كتب بن عاشور، قائلاً: «وظهرت مزية كتابه ظهوراً عجيباً في قرننا الحاضر والقرن قبله؛ لما أشكلت على العالم الإسلامي عند نهضته من كبوته أوجه الجمع بين أحكام الدين ومستجدات الحياة العصرية، فكان كتاب: الموافقات، للشاطبي هو المفزع وإليه المرجع لتصوير ما يقتضيه الدين من استجلاب المصالح، وتفصيل طرق الملاءمة بين حقيقة الدين الخالدة وصور الحياة المختلفة»[٧٠].

ومثلما جاءت جهود الشاطبي متسقة مع روح عصره، وهي تخاطب مستجدات الحياة العصرية، وساعية للملاءمة بين حقيقة الدين وصور الحياة المختلفة، فإن محمود محمد طه عبَّر، قائلاً: لا يمكن للشريعة الإسلامية الحاضرة، أن تنظم حياة الفرد والمجتمع، ولا يمكن أن تستقيم مع قامة الحياة المعاصرة وتحديات العصر، وتلبي مطالب الإنسان المعاصر[٧١]. ولهذا، لا يمكن لها أن تحقق المقاصد، والتي يلخصها، في حق الحياة وحق الحرية، وما يتفرع منهما، إلا بتطوير الشريعة الإسلامية. وهنا يجب التأكيد بأن تطوير الشريعة الإسلامية، عند محمود محمد طه، يكون من داخل القرآن الكريم، وليس من خارجه. كما يرد التفصيل لاحقاً.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

## تطوير الشريعة الإسلامية: نحو شريعة الإنسان

«إن من يتحدث عن الديمقراطية، والاشتراكية، في الإسلام، من غير أن يتحدث عن تطوير الشريعة السلفية من مستوى آيات الفروع، إلى مستوى آيات الأصول إنما يدلي بباطل، ويتحدث فيما لا يعلم»[٧٢].

محمود محمد طه، ١٩٧١

## "الإسلام، في أصوله، يحوي شريعة الإنسان"[٧٣].

محمود محمد طه، ١٩٧١

يقرر طه، بشأن الشريعة الإسلامية الحاضرة، قائلاً: «لابد من تطوير الشريعة الإسلامية لمواجهة تحديات العصر ومطالب الإنسان»[٧٤]. وتطوير الشريعة الإسلامية، عنده، يكون من داخل القرآن الكريم. فما هو تطوير الشريعة الإسلامية؟ وما هي الحكمة منه؟ وأين يقع؟ وما الذي يترتب عليه؟ إن تطوير الشريعة الإسلامية يعني الانتقال بالتشريع الإسلامي من نص فرعي في القرآن الكريم خدم غرضه حتى استنفده، وهي آيات الفروع (الآيات المدنية)، قرآن الفروع، إلى نص أصلي في القرآن الكريم مُدَّخر لحياة الناس اليوم، وهي آيات الأصول (الآيات المكية)، قرآن الأصول حيث الخطاب الإنساني[٧٥]. ويقوم التطوير عنده استناداً على النظر إلى الحكمة من وراء النص، ومدى مواءمته للواقع. أين يقع التطوير؟ يقول طه: لا يقع التطوير في أمر العبادات إلا على الزكاة ذات المقادير، وما ذاك إلا لأنها ليست ركنا تعبديا إلا لعلة أن الناس لم يكونوا يطيقون أفضل منها، وإلا فإن الركن التعبدي إنما هو زكاة المعصوم. ولا يقع التطوير على تشريع المعاوضة، وما ذاك إلا لأنه أصيل، وقد بني على الأصول الثوابت من الدين. وإنما يقع التطوير في تشريع المعاملات، كالحقوق الأساسية للأفراد، وكالنظم الاقتصادية والسياسية، إلى آخر ما يرتبط بتحولات المجتمع، وما يسرع إليه التغيير من هذه النظم التي يجب أن تواكب المجتمع في حيوية، واقتدار على التجدد، والنمو، والتطور[٧٦].

والحكمة من تطوير الشريعة الإسلامية تعود إلى الحكمة من وراء النص، يقول محمود محمد طه: "نحن في تطويرنا هذا إنما ننظر إلى الحكمة من وراء النص.. إذا خدمت آية الفرع التي كانت ناسخة في القرن السابع لآية الأصل، غرضها حتى استنفدته، وأصبحت غير كافية للوقت الجديد فقد حان الحين لنسخها هي، وبعث آية الأصل، التي كانت منسوخة في القرن السابع لتكون هي صاحبة الحكم في الوقت الجديد، وعليها يقوم التشريع الجديد"[٧٧]. ويؤكد محمود محمد طه، قائلاً: "فالتطوير ليس قفزاً عبر الفضاء.. لا!! ولا هو قول بالرأي الفج.. وإنما هو انتقال من نص فرعي، إلى نص أصلي، في القرآن، وعلى هدى فهم أسرار الدين"[٧٨].

والنسخ عند محمود محمد طه، هو إرجاء،

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

وليس إلغاءً تاماً. فهو يقول عن قول الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٧٩]، قوله: (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ) يعني: ما نلغي، ونرفع من حكم آية.. قوله (أَوْ نُنسِئها) يعني نؤجل من فعل حكمها.. (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا) يعني أقرب لفهم الناس، وأدخل في حكم وقتهم من المنسأة.. (أَوْ مِثْلِهَا) يعني نعيدها، هي نفسها، إلى الحكم حين يحين وقتها.. فكأن الآيات التي نسخت إنما نسخت لحكم الوقت، فهي مرجأة إلى أن يحين حينها.. فإذا حان حينها فقد أصبحت هي صاحبة الوقت، ويكون لها الحكم، وتصبح، بذلك هي الآية المحكمة، وتصير الآية التي كانت محكمة، في القرن السابع، منسوخة الآن.. هذا هو معنى حكم الوقت.. للقرن السابع آيات الفروع، وللقرن العشرين آيات الأصول.. وهذه هي الحكمة وراء النسخ.. فليس النسخ، إذن، إلغاء تاما، وإنما هو إرجاء يتحين الحين، ويتوقت الوقت»[٨٠]. لقد نزلت آيات الأصول في مكة، وهي آيات المسئولية. فيها كأنما الناس رشداء، لا يحملون على الإسلام بالإكراه ﴿وقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٨١]، وكأنما الناس أحرار ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾[٨٢]. وقد استمر نزولها خلال ثلاث عشرة سنة. فلم يستجب لها الجاهليون. أُمر النبي بالهجرة إلى المدينة، وظهر، ظهوراً عمليا، أنها فوق طاقتهم، وأن الناس دون مستوى المسئولية، وأنهم في حاجة لمن يكون وصياً عليهم، ويرشدهم، ظهر أن الناس قُصَّر، فسحبت من التداول، في مستوى التشريع، ومن يومئذ بدأ التحول بنزول القرآن المدني، وهو قرآن الوصاية[٨٣].

ولكن التشريع في مرحلة الوصاية يشكل قدراً من المصادرة، فهو يصادر الحرية التي لا يطيق تحمل مسئولية حسن التصرف فيها القاصر[٨٤]، بينما يتيح تطوير الشريعة الإسلامية مواجهة المسؤولية تجاه حسن التصرف في الحرية الفردية، ولمَّا كانت الشريعة الإسلامية تشتمل على شريعة العبادات وشريعة المعاملات، فأين يقع تطوير الشريعة الإسلامية؟ وما الذي يترتب عليه؟

يقع تطوير الشريعة الإسلامية، عند طه، في تشريع المعاملات ولا يقع في تشريع العبادات. فالتطوير يقع في تشريع المعاملات، كالحقوق الأساسية للأفراد، وكالنظم الاقتصادية والسياسية، إلى آخر ما يرتبط بتحولات المجتمع، وما يسرع إليه التغيير من هذه النظم التي يجب أن تواكب المجتمع في حيوية، واقتدار على التجدد، والنمو، والتطور[٨٥]. ولا يقع التطوير في شريعة العبادات، أو شريعة الحدود، أو شريعة المعاوضة، وفي القصاص. يقول محمود محمد طه: "ولا يقع التطوير في أمر العبادات إلا على الزكاة ذات المقادير، وما ذاك إلا لأنها ليست ركنا تعبديا إلا لعلة أن الناس لم يكونوا يطيقون أفضل منها، وإلا فإن الركن التعبدي إنما هو زكاة المعصوم. ولا يقع التطوير على تشريع المعاوضة، وما ذاك إلا لأنه أصيل، وقد بني على الأصول الثوابت من

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

الدين[٨٦]. فتشريعات الحدود والقصاص باقية لا يدخل عليها من التطور إلا شيء طفيف يجئ من ملابسات العصر[٨٧]، وما يتعلق بالتوسع في فهم الشبهات التي تُدرأ بالحدود وأما شريعة العبادات فهي باقية على صورتها المأثورة عن المعصوم ولا يدخلها من التطور إلا ما يجعلنا لا نحمل الفرد البالغ الرشيد عليها بالإكراه وإنما نحمله عليها بالإقناع وبالنموذج الكامل الذى نعرضه عليه من سيرتنا[٨٨]. كما أن الانسان يترقى بشريعة العبادات من الشريعة الجماعية في تقليد النبي إلى أن يصل بها إلى شريعته الفردية في الاستقلال عن التقليد والوصول إلى الأصالة. وذلك ان العبادات وسيلة كل فرد ليحقق بالترقي بها فرديته التي لا يشبهه فيها احد من افراد القطيع[٨٩]. غير أن إقامة قوانين الحدود والقصاص يجب أن تكون مصحوبة بإنجاز كبير في إقامة أخلاق الشعب على جادة من الدين، ويجب أن تكون مصحوبة أيضاً بإقامة مجتمع العدالة الاجتماعية الشاملة (الديمقراطية والاشتراكية والمساواة الاجتماعية) على نحو تطوير التشريع الإسلامي[٩٠].

إن الشريعة الإسلامية في تطورها تنتقل من نص فرعي، في القرآن، تنزل، لأرض الناس من نص أصلي. بفعل الضرورة، ليكون قريباً لأرض الناس، حتى ينقلهم، على مكث، إلى الأصل. وقد اعتبر النص الأصلي منسوخا، بمعنى أنه مرجأ إلى يومه، واعتبر النص الفرعي صاحب الوقت، يومئذ. فتطوير الشريعة الإسلامية، في بعض صورها، إذن، إنما يعني انتقالها من نص، إلى نص، في القرآن.. فآية السيف، وأخواتها ليست، في الإسلام، أصلا وإنما هي فرع.. وقد تنزل الفرع، عن الأصل، بفعل الضرورة، ليكون قريبا لأرض الناس، حتى ينقلهم، على مكث، إلى الأصل.. فالأصل هي الآيات المنسوخة والفرع الآيات الناسخة[٩١]. وبتطوير الشريعة الإسلامية استناداً على الآيات المنسوخة، يكون الخطاب الإسلامي قد انتقل لمستوى الخطاب الإنساني الذي يقوم على الحرية والإسماح وكرامة الإنسان، حيث آيات الأصول (الآيات المكية). وهي الآيات التي تحقق المساويات الثلاث: المساواة السياسية (الديمقراطية)، والمساواة الاقتصادية (الاشتراكية)، والمساواة الاجتماعية، وهذه تمثل حاجة الإنسان المعاصر.

فمثلاً في الدعوة يتم الانتقال من آية الجهاد بالسيف:"﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ(٥)﴾[٩٢]، ليقوم العمل علي آيات الاسماح التي تدعو الناس، من خلال عقولهم، ومنها مثلا قوله تعالي: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٩٣]، أو: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٩٤].. وقس على ذلك. وفي السياسة يتم الانتقال من آية الشوري، وهي آية وصاية الي آية الديمقراطية. وفي الاقتصاد يتم الانتقال من آية الزكاة الصغري (الفرعية)، وهي آية رأسمالية ملطفة، ﴿خُذْ

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

مِنْ أَمْوٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(٩٥)، الى آية العفو، وهي آية اشتراكية.. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾(٩٦). وفي الاجتماع يتم الانتقال من آيات الوصاية، والتمييز الى آيات المسئولية والحرية، والمساواة(٩٧). وعن طريق تطوير التشريع يتم الجمع بين الاشتراكية، والديمقراطية، في جهاز واحد، ويتم تحقيق العدالة الاجتماعية، فلا يكون تمييز بين الناس بسبب العنصر، أو العقيدة، أو اللون، أو الجنس، أو الطبقة، فالجميع سواسية أمام القانون، ويحكم علائقهم القانون الدستوري الذي يوفق بين حاجة الفرد الى الحرية الفردية المطلقة وحاجة الجماعة الي العدالة الاجتماعية الشاملة... فجميع صور التمييز الواردة في الشريعة ليست أصلا في الإسلام، وانما هي تشريع مرحلي اقتضاه حكم الوقت في القرن السابع(٩٨). ولا مناص، مع تطور العصر، إلا بتطوير الشريعة الإسلامية.

ويترتب على تطوير الشريعة الإسلامية أمور كثيرة. فبالشريعة الإسلامية المطورة يكون الجهاد ليس أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، وفي ذلك يقول: «الأصل في الإسلام أن كل إنسان حر، الى أن يظهر، عملياً، عجزه عن التزام واجب الحرية، ذلك بأن الحرية حق طبيعي، يقابله واجب الأداء، وهو حسن التصرف في الحرية، فإذا ظهر عجز الحر عن التزام واجب الحرية صودرت حريته، عندئذ، بقانون دستوري»(٩٩). والقانون الدستوري، عند طه، هو «القانون الذي يوفق بين حاجة الفرد إلى الحرية الفردية المطلقة، وحاجة الجماعة إلى العدالة الاجتماعية الشاملة». كذلك بتطوير الشريعة الإسلامية يكون الرق ليس أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، والرأسمالية ليست أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، وعدم المساواة بين الرجال والنساء ليس أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، وتعدد الزوجات ليس أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، والطلاق ليس أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، والحجاب ليس أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، والمجتمع المنعزل رجاله عن نسائه ليس أصلاً في الإسلام، وإنما فرع، والشريعة الجماعية ليست أصلاً، وإنما الأصل الشريعة الفردية، ذلك، وبنفس القدر الذي به الجماعة ليست أصلاً، وإنما الأصل الفرد(١٠٠). وفي دعوته للمساواة بين الرجال والنساء، أوضح طه بأن المساواة بين الرجال والنساء ليست مساواة الميزان، والمسطرة.. وإنما هي مساواة القيمة.. فالمرأة، في نفسها، كإنسان، وفي المجتمع، كمواطنة، ذات قيمة مساوية لقيمة الرجل، في نفسه، كإنسان، وفي المجتمع، كمواطن(١٠١). وعند بعث آيات الأصول، يفعل مبدأ المسؤولية الفردية، بينما تأخذ الوصاية، وصاية الرجل على المرأة، أو وصاية المسلم على غير المسلم، وغيرها، المنحى الدستوري، ذلك لأن الوصاية، كما يرى طه، لن تنتهي، لا على الرجال، ولا على النساء، ولكنها ستحال على القانون الدستوري.. فيكون القانون هو الوصي على الرشيد من رجال، ومن نساء، لأن علامة الرشد هي تحمل المسئولية فكأن النساء والرجال

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

أحـرار، في أن يفكروا، وأن يقولوا، وأن يعملوا كما يشـاءون، بشرط واحد، هو: أن يتحملوا مسـئولية قولهم، و عملهم، وفق قانون دستوري[١٠٢]. وبرفع الوصاية عن النسـاء، يكن مسـؤولات، مسـؤولية تامة، أمام القانون، كمسؤولية شقائقهـن الرجال. وعلى وفق مسـتوى هذه المسؤولية، كما يرى محمود محـد طه، يكون حقهن في الحريـة، والكرامة، وفقاً للقاعـدة في قـول الله تعـالى: ﴿وَلَهُـنَّ مِثْـلُ الَّـذِي عَلَيْهِـنَّ بِالْمَعْـرُوفِ﴾ هـذا في منطقـة القانون أما في منقطـة الأخـلاق تكـون القاعـدة قـول الله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ حيث يقع التفاوت بين الرجال، فيما بينهم، وبين النسـاء، فيما بينهن، وبين بعض النسـاء وبعض الرجال، ثم لا ينسـحب هذا التفـاوت من منطقة الأخلاق عـلى منطقة القانون، فيؤثـر على الحقوق، والواجبات، كما هو الشـأن في ظـل الشريعة السـلفية. ذلك بـأن منطقة الأخلاق هي فوق مسـتوى القوانين.. والمراقب لها هو الله.. والمكافئ على الحسـنة فيها هـو الله.. والمجازي على السـيئة فيها هـو الله.. وذلك: ﴿يَوْمَ تَـأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَـادِلُ عَن نَّفْسِـهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّـا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (١١١)﴾[١٠٣]. ويُبيِّن محمود محمد طه، قائـلاً: «هل أحتاج أن أقـول إن هذا لا يعني أن الله لا يجـازي المحسـن، والمسيء، في منطقـة القانون، وإنـما يتركهـا لنـا، وإنما هو يعنـي أننـا لا نجازي، أو قـد لا نجـازي، المحسـن، والمسيء، في منطقـة الأخـلاق، وإنـما نتركها له.. ذلك بأن للإحسـان، وللإسـاءة، في منطقـة الأخلاق، موازيـن أدق من موازيننا»[١٠٤].

والشريعـة الإسـلامية، كـما يـرى، ليسـت ديمقراطيـة، ولا هي اشـتراكية، وإنما هي تقوم، في السياسـة، على آيـة الشـورى[١٠٥]. وآية الشـورى حيثـما وجـدت فهـي غـير ديمقراطيـة[١٠٦]. بينـما الشريعة الإسلامية المطورة عندما تقوم على أصول الديـن، إنـما تقـوم، كـما يقـول طـه «عـلى المحتوى الإنسـاني الذي يتسـامى على العقيـدة، وينعقد على الأصـول التـي تلتقـي فيها الإنسـانية الرفيعة، من حيـث أنهـا إنسـانيـة، بصـرف النظـر عـن مللها، ونحلـها، وألوانـها، وألسنتها، وأقاليـمها»[١٠٧].

## الدعوة إلى الدستور الإنساني

حيـث تكـون المفاضلـة بـين النـاس بالعقـل والأخـلاق وليس بالديـن أو العنـصر أو اللون أو الجنس

«أنـا شـخصياً مسـتعد أتبـع أي إنسـان كبـير الإنسـانية مهـما كانـت ملتـه لا أسـأله.. النتيجـة الجاهزة هي القيمة»[١٠٨].

محمود محمد طه، مارس ١٩٦٩

بتطويـر الشريعـة الإسـلامية، يتم بعـث آيات الأصول (الآيات المكية)، وهي الأصول الإنسانية التـي يلتقي عندها جميـع النـاس[١٠٩]، ليقوم عليها الدستور الإنسـاني الذي يكفل الحقوق الأساسية: حـق الحيـاة، وحـق الحريـة، ومـا يتفـرع منهـا، للجميـع: المسـيحي والمسـلم والبـوذي والوثنـي والملحـد والـلا أدري... إلـخ. وتقـوم القاعدة في

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

الدستور الإنساني، على الأصول، وهي قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[١١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[١١١]. وبناءً عليه، لا يوجد حجر على حرية المواطنين وعلى حرية الفكر والعقيدة. وبهذا ينتفي التهميش والاقصاء والابعاد، فلكل مواطن الحق في أن يعتنق ما يشاء من الأفكار والأديان. وكل مواطن يحمل أفكاراً مهما كان دينه أو مذهبه، أو كان بلا دين، أو ملحداً، أو غير مقتنع بالإسلام، فإن له الحق في أن يدعو إلى أفكاره بالوسائل الديمقراطية. فالملحد "يطرح أفكاره وإلحاده لمصلحته ولمصلحة المجتمع ويواجه الآخرين" في وسائل الإعلام ومنابر الحوار[١١٢]. كذلك المواطن غير المقتنع بالإسلام ولديه فكر، فمن حقه أن يدعو بالوسائل الديمقراطية للفكر الذي يعتنقه، وعلى من لديهم معرفة بالإسلام أن يواجهوه بالفكر والحجة ويردوه عن أفكاره[١١٣].

وفي الدستور الإنساني، الذي يسعى لإقامة الحكومة الإنسانية، «لا يسأل الإنسان عن عقيدته، وإنما يسأل عن صفاء الفكر، وإحسان العمل»[١١٤]. ومن هنا، كما يقول طه: لا يقع تمييز ضد مواطن بسبب دينه ولا بسبب عدم دينه[١١٥]، كون المفاضلة بين الناس، كما ورد آنفاً: تكون بالعقل والأخلاق، وليس بالدين أو العنصر أو اللون أو الجنس[١١٦]. وبهذا تنتقل الفضيلة، من قوة العضل، إلى قوة العقل، وقوة الأخلاق، ولن يكون حظ المرأة أو أي مستضعف، في هذا الميدان، حظا منقوصاً، وإنما هي/ هو فيه مؤهلة/ مؤهلاً لتبز كثيراً من الرجال. وينتفي بذلك الاستضعاف والتهميش والإقصاء فلكل مواطن الحق في أن يعتنق ما يشاء من الأفكار والأديان. والدستور الإنساني يكفل حق طرح الأفكار للجميع، وتكون المواجهة من المختلف بالفكر والحجة والوسائل الديمقراطية، كما ورد آنفاً.

إن الإسلام في مستوى آيات الأصول، وهو المستوى العلمي، حيث الدستور الإنساني، لا تكون فيه متطلبات وشروط الترشح لأي منصب من مناصب الدولة، بما في ذلك منصب رئيس الجمهورية، قائمة على الإسلام. يقول طه، لا يجب أن يقال، مثلاً: "إن رئيس الجمهورية لازم يكون مسلم"[١١٧]، وإنما يجب وضع القامة المطلوبة في الكمالات الإنسانية التي يراها الناس من أجل الترشح للمنصب. ثم أي إنسان تنطبق عليه هذه الكمالات الإنسانية يمكن أن يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية. وليس شرطاً أن يكون المرشح مسلماً أو مسيحياً، أو يدين بأي ديانة، أو لا ديني أو لا أدري[١١٨].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

## خاتمة

### شروط بناء الثقة وتعزيز الهُوية الجامعة

«الناس من حيث هم ناس، مهما فرقت بينهم فوارق الجنس، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو القومية، أو الطبقة، فإن هناك شيئا أساسيا مشتركا بينهم، هو العقل.. والقدرة على التفكير.. والناس بهذه النظرة ليسوا مجرد أعضاء في طائفة اجتماعية أو طبقة اقتصادية، أو قومية معينة، لأن (الذي يتساوون فيه بصفة أساسية يأتي مما يشتركون فيه، لا مما يفرق بينهم)»[١١٩].

محمود محمد طه، ١٩٦٨

إن الحديث عن شروط بناء الثقة وتعزيز الهُوية الجامعة، يعني الحديث عن مطالب الإنسان المعاصر، الإنسان المتمدين، وهو الإنسان الباحث عن شريعة الإنسان. وفي هذا يرى طه بأن عهد الإنسان المتمدين الذي يعيش على قانون الإنسان، ويتخلص تماماً من قانون الغابة، قد أظلنا. ويضيف، قائلاً: «نحن، لنجعل مجيئه ممكناً، وسريعاً، إنما نحتاج إلى الدعوة إلى مجتمع سمح تقوم علائقه على قانون الإنسانية، المتخلصة تماماً من رواسب قانون الغابة.. وهذه هي القوانين الدستورية التي تستمد من الدستور الإنساني»[١٢٠]. وإذا كانت الديمقراطية، التي بها تكون كرامة الإنسان، كما ورد آنفاً، هي طريقنا لبناء الثقة والهُوية الوطنية الجامعة، فلابد أن نواجه حقيقة أن الشريعة الإسلامية الحاضرة، ليست ديمقراطية، ولا تشتمل على الحقوق الأساسية، حق الحياة وحق الحرية، وما يتفرع منهما، بل ستكون عقبة أمام بناء الثقة والهُوية الوطنية الجامعة. وفي تقديري أن المخرج لمجتمعات التعدد الثقافي، حال العراق والسودان، وغيرهما، هو الدستور الإنساني، وهو دستور لا يلتمس في الشريعة الإسلامية، وإنما يلتمس «في القرآن على أن يفهم القرآن فهماً جديداً»[١٢١]. ففهم القرآن على المستوى الجديد حسب العصر يجعل التشريع في مستوى العصر[١٢٢]. فالإسلام، عند طه، هو المعنى الكبير الذي يحتويه القرآن. والقرآن يتطلب، عنده، فهماً جديداً للقرآن يقوم على نسخ آيات الفروع، الآيات المدنية، وبعث آيات الأصول، الآيات المكية[١٢٣]، فآيات الفروع كانت في القرن السابع ناسخة، ويبعث، في الوقت الراهن، آيات الأصول التي كانت منسوخة لتكون هي صاحبة الوقت الحاضر. فالشريعة في البعث الأول أو الرسالة الأولى تنزلت لمستوى الإيمان لتخاطب أمة المؤمنين، وأدخرت الشريعة في المستوى الثاني لتفصل في حينها فتكون كافية لتطلعات أمة المسلمين. والشريعة في البعث الأول قامت على جزء من القرآن هو الآيات المدنية، وهي آيات الوصاية وآيات الإكراه، واعتبرت هي صاحبة الوقت يومئذ ونسخت الآيات المكية التي هي آيات المسئولية، وآيات الحقوق الأساسية. فالدستور الإنساني يلتمس في «آيات المسئولية وليس له وجود على الأطلاق في آيات الوصاية»[١٢٤].

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

إن الدستور الإنساني يحقق بناء الثقة وتعزيز الهُوية الجامعة، لأنه يقوم على الأصول التي يلتقي فيها الناس وهي أصول الإنسانية. والأصول، وهي أصول القرآن دون فروعه، هي أسس الدستور الإنساني الذي هو كالمرآة يرى فيها كل مواطن شخصيته وتطلعاته[١٢٥]. فآيات الأصول هي التي تكفل الحقوق الأساسية، ولا دستور بغير الحقوق الأساسية، ولا حقوق أساسية إلا بتطوير الشريعة الإسلامية.

إن تطوير الشريعة الإسلامية، حيث الدستور الإنساني، القائم على أصول الإسلام (الآيات المكية)، يستوفي شروط بناء الثقة وتعزيز الهُوية الوطنية، وهي الديمقراطية، والاشتراكية.. إذ بالديمقراطية تقوم المساواة أمام القانون، وبالاشتراكية تقوم المساواة في الدخول[١٢٦]، وبالمساواة الاجتماعية يتحقق محو الطبقات وإزالة الفوارق وإسقاطها. بل يقرر طه وبصورة حاسمة، بأنه: "لا كرامة لمطلق حي على هذا الكوكب، إلا ببعث أصول الإسلام.. إلا ببعث آيات الأصول التي كانت منسوخة، ونسخ آيات الفروع التي كانت ناسخة في القرن السابع.. فليستيقن هذا رجال المسلمين ونساؤهم"[١٢٧]. ويرى بأنه ولا أمل للمرأة، وهي أكبر من هُمش في الأرض، عبر التاريخ[١٢٨]، في النصفة وفي انتهاء قوامة الرجال على النساء، إلا بانتهاء أسباب القوامة، وهي لا تنتهي أسبابها إلا بمجيء عهد الديمقراطية، والاشتراكية، حيث الدستور الإنساني، الذي تحال الوصاية فيه على القانون الدستوري، وتحال النفقة على الكفالة الجماعية (المساواة الاقتصادية) وعندها لا تحتاج المرأة لحماية الرجل، ولا لوصايته، ولا لنفقته. لأن كل أولئك إنما يجيئها من النظام الجماعي. وبذلك يصبح المجتمع وسيلتها الكبرى لتحقق، بمنهاج الإسلام في العبادة والمعاملة، فرديتها، تلك الفردية التي هي مطلوب الدين[١٢٩]. فالفرد في الإسلام، كما يقول طه: هو الغاية وكل ما عداه وسيلة إليه، بما في ذلك وسيلة القرآن، والإسلام، تستوي في ذلك المرأة مع الرجل مساواة تامة. والفردية، عنده، هي جوهر الأمر كله، إذ عليها مدار التكليف، ومدار التشريف[١٣٠]. فلا أمل للمهمشين عند طه إلا بمجيء الدستور الإنساني.

ويرى طه بأن الدستور الإنساني القائم على أصول القرآن «لا يسعى لإقامة حكومة دينية، وإنما يسعى لإقامة حكومة إنسانية يلتقي عندها، ويستظل بظلها كل البشر بصرف النظر عن ألوانهم، وألسنتهم، ومعتقداتهم، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، ولكن مصدره القرآن"[١٣١]. وبهذا المستوى يتسامى الدستور فوق العقيدة، وبذا يكون الإسلام، كما يقول طه «ليس دينا بالمعنى المألوف عن الأديان، وإنما هو خلاصة وتتويج للمجهود البشري في جميع الحقول وبخاصة في حقل الدين»[١٣٢]. فالغاية أن يكون الإنسان وحده من وراء كل الوسائل "بما في ذلك وسيلة الإسلام، والقرآن، والمجتمع"[١٣٣]. ففي

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

هذا المستوى من الإسلام، كما يرى طه، المجتمع ينظم بطريقة تجعله الوالد الشرعي للإنسان الحر الكامل، وهذا التنظيم عندنا يقوم على ثلاثة مستويات، موجودة في أصول القرآن، وليست موجودة في فروع القرآن، والمستويات هي[١٣٤]:

- مستوى العدالة الاقتصادية (الاشتراكية).
- مستوى العدالة السياسية (الديمقراطية).
- مستوى العدالة الاجتماعية (المساواة بين الرجال والرجال وبين الرجال و النساء من غير وصاية تقع من فرد على الناس).

وعلى هذه المساويات الثلاث، كما يرى طه، يقوم المجتمع الصالح، وهو، في تقديري، المجتمع القادر على بناء الثقة وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة. وتكتمل شروط قيام المجتمع الصالح، كما يرى طه، بالعنصر الرابع وهو الرأي العام السمح. ويعرّف طه الرأي السمح بأنه هو الرأي الذي لا يضيق بأنماط السلوك المختلفة، لدى النماذج البشرية المتباينة، ما دام هذا السلوك لا يعود إلا بالخير والبركة على المجتمع. وللرأي العام، كما يرى طه، أحكام تصدر من وراء حكم القانون، وهي غير ملزمة لأحد، ولا منفذة بسلطة، ولكنها قد تكون، مع ذلك، أكثر فعالية من القانون، في ردع الشواذ والمارقين. ويمكن للرأي العام بالطبع، أن يصدر حكمه على أي سلوك لا يوافق عليه، ولكن يحذر طه في هذا، من العنف. ويدعو إلى تجنب العنف في إحداث أي تغيير. ويرى بأن «العنف لا يبعث إلا إحدى خصلتين: «إما العنف مِنْ مَنْ يطيقون المقاومة، أو النفاق من العاجزين عنها، وليس في أيهما خير». ثم، لدى الضرورة، يمكن لأحكام الرأي العام، والعرف الجماعي، أن تدخل حرم القانون، وذلك باقتراح التشريعات التي تسد النقص الذي بدا لمن شاء، وبالطبع لن تكون التشريعات غير دستورية، ودستورية القانون عندنا معروفة[١٣٥].

## الحكم بالردة وتنفيذ الإعدام: تجسيد المعارف على منصة الإعدام

«الناس سمعوا منا كثير، الكلمة المقروءة المكتوبة.. نحن عشنا زمناً كثيراً في مجالات عاطفية الإنشاد، والقرآن، والألحان الطيبة، وجاء الوقت لتجسيد معارفنا، وأن نضع أنفسنا في المحك ونسمو في مدارج العبودية سمواً جديداً»[١٣٦].

محمود محمد طه، ٤ يناير ١٩٨٥

واجه طه تحالفاً دينياً عريضاً، قوامه رجال الدين الإسلامي والمؤسسات الإسلامية في السودان ومصر والسعودية، لاسيما هيئة علماء السودان (السودان)، والأزهر (مصر)، ورابطة العالم الإسلامي (السعودية)، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف في السودان، إلى جانب بعض المؤسسات الأكاديمية، مثل: المعهد العلمي بأم درمان/ جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)، وجامعة أم القرى، السعودية، وغيرها، فضلاً عن

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

رجالات الطائفية والقادة السياسيين في السودان، وجماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين، وعلماء السعودية[١٣٧]. نجح هذا التحالف في عقد محكمة غير مختصة، حكمت على طه بالردة عن الإسلام في ١٨ نوفمبر ١٩٦٨. تبع ذلك أن أفتى الأزهر بتكفير محمود محمد طه، في ٥ يونيو ١٩٧٢. ثم جاءت فتوى رابطة العالم الإسلامي في ١٨ مارس ١٩٧٥ بردة محمود محمد طه عن الإسلام[١٣٨]. ترتب على كل ذلك أن واجه طه في ٧ يناير ١٩٨٥ المحكمة مرة ثانية، لتحكم عليه بالردة، على الرغم من دستور السودان أوانئذ لا يشتمل على مادة الردة. إلا أن المحكمة استدعت حيثيات وحكم محكمة عام ١٩٦٨، وفتاوي الأزهر ورابطة العالم الإسلامي، لتحكم عليه بالردة عن الإسلام. ومن ثم يُنفذ فيه حكم الإعدام في ١٨ يناير ١٩٨٥، في الخرطوم، عاصمة السودان. ليجسد طه معارفه على منصة الإعدام.

إن تعبير تجسيد المعارف، كان قد قاله طه قبل أسبوعين من تنفيذ حكم الإعدام عليه، وذلك في جلسة عُقدت بمنزله مساء الجمعة ٤ يناير ١٩٨٥، كما ورد أعلاه. كما أن موقف تجسيد المعارف على منصة الإعدام لا ينفصل عند طه عن مفهوم الفرد الحر، عنده، وهو الفرد الذي يفكر كما يريد، ويقول كما يفكر، ويعمل كما يقول[١٣٩]، الأمر الذي يحقق شروط الأخلاق والاستقامة وتحمل المسئولية، لا سيما مواجهة الامتحان الأكبر امتحان تجسيد المعارف والأقوال، ليس في الحياة فحسب؛ وإنما على منصة الإعدام. ولهذا فإن الفرد الحر، عنده، لا يكتمل تعريفه ودوره إلا بتجسيد معارفه. وليس هناك أصعب على المثقف أو المفكر من تجسيده لمعارفه وأقواله. كتب إدوارد سعيد (١٩٣٥-٢٠٠٣) في كتابه: السلطة والمثقف، والذي صدر في طبعته الأولى عام ١٩٩٤، قائلاً: «أصعب جانب من جوانب حياة المثقف أو المفكر هو تجسيد ما يقوله في عمله وتدخلاته»[١٤٠].

## المحكمة العليا/ الدائرة الدستورية تعلن بطلان الحكم على طه

لم يمض على تنفيذ حكم الإعدام طه سوى عام و(١٠) أشهر حتى أعلنت المحكمة العليا/ الدائرة الدستورية في السودان، في ١٨ نوفمبر ١٩٨٦ بطلان الحُكم الصادر في حق طه وتلاميذه الأربعة الذين كانوا معه. جاء الإعلان بموجب القضية نمرة م ع/ ق د/ ٢/ ١٤٠٦هـ، التي رفعها كل من أسماء محمود محمد طه وعبد اللطيف عمر حسب الله ضد حكومة جمهورية السودان. وقد رأت المحكمة بأن الحكم في حق طه لم يكن سوى كيداً سياسياً. ووصفت الحكم بأنه قد «تجاوز كل قيم العدالة سواء ما كان منها موروثاً ومتعارفاً عليه، أو ما حرصت قوانين الإجراءات الجنائية المتعاقبة على النص عليه صراحة، أو انطوى عليه دستور ١٩٧٣م الملغي رغم ما يحيط به من جدل». واستنبطت المحكمة من خلاصة الوقائع بأن الحكم «لا يعدو أن يكون ستاراً لاغتيال خصم

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

سياسي تحت مظلة صورية للإجراءات القضائية وتطبيق حكم القانون»[١٤١].

اليوم ومع نمو الوعي ومعطيات البيئة الإنسانية الجديدة، وتراجع المؤسسات الدينية عن الخطاب التكفيري، وتحرر الناس في الفضاء الإسلامي، إلى حد ما من هيمنة رجال الدين على العقول والسوح الثقافية والفكرية، أصبح هناك اقبال كبير ومتوسع ومستمر على دراسة الفهم الجديد للإسلام والسيرة الفكرية لصاحبه محمود محمد طه. خرجت بهذه النتيجة بناءً على دراسة قمت بها، وهي بعنوان: «محمود محمد طه في الفضاء الإسلامي والكوكبي: الأطروحات الجامعية والندوات والكتب والأوراق العلمية عنه»، ونُشرت ضمن كتاب صدر قبل أسبوعين في تونس ولبنان، في نفس الوقت، وكان بعنوان: محمود محمد طه: من أجل فهم جديد للإسلام[١٤٢]. كشفت هذه الدراسة على أنه وبعد أن ظل مشروع الفهم الجديد للإسلام، مبعداً عن الدوائر الأكاديمية ومراكز البحوث والدراسات، وحوارات المثقفين، في الفضاء الإسلامي، أصبح اليوم موضع اهتمام المؤسسات الأكاديمية. رصدت الدراسة الأطروحات الجامعية (الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي، وبحوث التخرج)، والكتب التي كانت عن محمود محمد طه أو تعرضت له، والأوراق العلمية والفصول في الكتب، والندوات أو المؤتمرات العلمية التي كانت عنه، واللقاءات الإعلامية، والترجمة لأعماله، أو الأعمال التي كانت حوله، مع ذكر المؤلفين حسب الترتيب الهجائي.

كشفت الدراسة من خلال الرصد، وهو رصد أولي وليس شاملاً، عن حجم التفاعل الأكاديمي مع فكر محمود محمد طه وسيرته، وذلك في إطار زمني امتد ما بين (١٩٨٥ – ٢٠٢٣). كشفت عن مدى تزايد الاهتمام به، ليس في الفضاء الإسلامي، فحسب، وإنما في العالم أجمع. غضت الخريطة الجغرافية للرصد (٣٤) دولة حول العالم، واشتمل رصد الدراسة على جداول توضيحية لتوزيع حجم التفاعل حسب الدول والسنوات. وتبين، وهنا نقدم لمحات موجزة، بأن هناك (١٣) أطروحة دكتوراه، و(١٤) رسالة ماجستير، عن فكر محمود محمد طه وسيرته، موزعة على (١٣) دولة حول العالم. كما تم إعداد (١٥٤) ورقة علمية وفصل في كتاب، موزعة على (٢٣) دولة حول العالم. وتم كذلك نشر (٧٣) كتاباً، تناولت فكره وسيرته وتأثيره وآثاره ودور تلاميذه وتلميذاته، فضلاً عن ترجمة (٩) أعمال، بعضها عن كتاباته وأحاديثه، وبعضها الآخر عن الكتابات حوله. أيضاً تم عقد (١٣) مؤتمراً عنه، في خمسة دول حول العالم.

من المهم الإشارة إلى أن هذه الأعمال التي تم رصدها جاءت بخمس لغات، هي: العربية والإنجليزية والألمانية والإسبانية والفرنسية.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

## العراق في الصدارة متسقاً مع إسهاماته في سجل الحضارة الإنسانية

كما هو سجل إسهاماته العظيمة والرائدة والقديمة في التراث الإنساني، كان العراق رائداً في دراسة فكر محمود محمد طه وسيرته الفكرية. لقد كانت العراق من أوائل الدول في الفضاء الإسلامي، التي تشهد إجازة رسالة جامعية، رسالة ماجستير[١٤٣]، عن فكر محمود محمد طه وسيرته[١٤٤]. تمت إجازة الرسالة في جامعة بغداد، عام ١٩٩٦. ولم تتوقف العراق، فقد أصدر الأستاذ الدكتور جعفر نجم نصر، الأستاذ بالجامعة المستنصرية، كتاباً عن الحل الصوفي للشريعة الإسلامية فكر محمود محمد طه[١٤٥]. كما أُجيزت في العام ٢٠٢٢ رسالة ماجستير في جامعة المثنى[١٤٦]، وأخرى وجامعة الأنبار[١٤٧]. كما تم تقديم ست أوراق علمية، وأربع محاضرات عن فكر طه وسيرته. كما نظم قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع بكلية الآداب في الجامعة المستنصرية، بالتعاون مع قسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية بالجامعة الأمريكية في بيروت، (يوليو ٢٠٢٠) أول ندوة في الفضاء الإسلامي عن فكر محمود محمد طه. وقد شارك فيها باحثون من العراق ولبنان والمغرب والسودان[١٤٨]. كذلك تمت استضافة كاتب هذه الورقة، سبع مرات، في مداخلات عن فكر محمود محمد طه.

وكما أوضحت الدراسة بأنه إلى جانب العراق، حضرت الأردن بأطروحة دكتوراه، بينما كانت تونس أكثر بلدان الفضاء الإسلامي تفاعلاً، حيث شهدت إجازة اثنين من أطروحات الدكتوراه، واثنين من رسائل الماجستير، و(١٠) أوراق علمية، وأربعة كتب، ولقاءين إعلاميين. وجاءت الجزائر بأطروحتين للدكتوراه وستة فصول في كتب. أما السودان فقد زاد الاهتمام وتوسع نشر الأعمال حول فكر محمود محمد طه وسيرته، بعد اندلاع ثورة ديسمبر المجيدة (١٩ ديسمبر ٢٠١٨- ١١ أبريل ٢٠١٩)، خاصة خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠- ٢٠٢٣، ويمكن ملاحظة ذلك من الجداول والرسم البياني أعلاه. كانت الولايات المتحدة، وألمانيا، وبريطانيا، من أكثر البلدان الغربية تفاعلاً مع فكر محمود محمد طه وسيرته. لقد شهدت الولايات المتحدة انجاز اثنين من أطروحات الدكتوراه، و(١٩) ورقة علمية وفصل في كتاب، فضلاً عن نشر ثلاثة كتب. كانت ألمانيا من أوائل الدول تفاعلاً، فلقد شهدت منذ العام ١٩٨٥ وحتى اليوم، انجاز ثلاث رسائل ماجستير، و(٩) أوراق علمية، وتنظيم ثلاث ندوات علمية. كما شهدت بريطانيا انجاز اثنين من أطروحات الدكتوراه، ورسالة ماجستير، و(٥) أوراق علمية، ونشر كتابين.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
**رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩**
**ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي**
**info@bayalhikma.iq**

## الهوامش

١- محمود محمد طه، «بيان من الحزب الجمهوري»، صحيفة السودان الجديد، الخميس ١٢ نوفمبر ١٩٦٤.

٢- محمود محمد طه، "محمود محمد طه يقول: تفسير مصطفى محمود بضاعة مزجاه"، (حوار صحفي)، صحيفة الأضواء السودانية، ٤ أبريل ١٩٧٠ ؛ محمود محمد طه، الكتاب الأول من سلسلة رسائل ومقالات، أم درمان ط١، ١٩٧٣.

٣- بتول مختار محمد طه، محمود الإنسان: قراءة الأيام، القاهرة، الشركة العالمية للطباعة والنشر ٢٠١٢، ص ٤٤.

٤- محمد سعيد القدَّال، الإمام المهدي محمد أحمد بن عبد الله (١٨٤٤م-١٨٨٥م) لوحة لثائر سوداني، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٤٧.

٥- الكُتّاب والجمع كتاتيب، هي نظام تعليمي وُضع من قبل الاستعمار (١٨٩٨- ١٩٥٦) ليخلف نظام الخلاوي الذي كان سائداً في السودان. كانت الخلاوي تُدرِس القليل من القراءة والكتابة والقرآن واللغة العربية. بينما أصبح التلاميذ في الكتاتيب يتلقون الحساب، والإملاء، والتمرين على النظام والنظافة. المصدر: محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان (١٨٩٨- ١٩٥٦)، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٣، ص ٧١- ٧٢ ؛ يحيي محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، دار الجيل، بيروت، ٣٥٠- ٣٥١.

٦- للمزيد أنظر: عبد الله الفكي البشير، صاحب الفهم الجديد للإسلام محمود محمد طه والمثقفون، قراءة في المواقف وتزوير التاريخ، ط٣، دار بدوي للنشر، كونستانس- ألمانيا، ٢٠٢٢.

٧- كانت فترة السجن الأول من ٢ يونيو- ٢٢ يوليو ١٩٤٦، وامتدت فترة السجن الثاني من ٢٢ سبتمبر ١٩٤٦- ٢١ سبتمبر ١٩٤٨.

٨- للمزيد أنظر: عبد الله الفكي البشير، محمود محمد طه والمثقفون، مرجع سابق؛ عبد الله الفكي البشير، محمود محمد طه وقضايا التهميش في السودان، دار باركود للنشر، الخرطوم، ٢٠٢٢؛ صحيفة الرأي العام، «المسجونون السياسيون»، العدد: ٣٧٨، ٢٧ يونيو ١٩٤٦.

٩- محمود محمد طه، "سعيد يتساءل"، صحيفة الشعب، ٢٧ يناير ١٩٥١.

١٠- المصدر نفسه.

١١- وسم محمود محمد طه مشروعه الفكري، بعدة أسماء، جاءت في كتاباته وأحاديثه، وهي: الدعوة الإسلامية الجديدة، والمذهبية الإسلامية الجديدة، والبعث الإسلامي، وإحياء السنة، والفكرة الجمهورية، والفهم الجديد للإسلام، والرسالة الثانية من الإسلام. لقد اختار مُعد هذه أن يأخذ باسم: الفهم الجديد للإسلام، كما هو الحال في كل كتاباته. للمزيد أنظر: عبد الله الفكي البشير، محمود محمد طه وقضايا التهميش في السودان، مرجع سابق؛ عبد الله الفكي البشير، محمود محمد طه: من أجل فهم جديد للإسلام، دار محمد علي للنشر/ صفاقس، دار ناشرون/ بيروت، ٢٠٢٤.

١٢- محمود محمد طه، الإسلام، مصدر سابق، ص ١٤.

١٣- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (١٤٣).

١٤- محمود محمد طه، الإسلام، مصدر سابق، ص ١٤.

١٥- إن الاختلاف بين القرآن المكي والقرآن المدني، عند طه،

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

ليس اختلاف مكان النزول، ولا اختلاف زمن النزول، وإنما هو اختلاف في مستوى المخاطبين. لقد جاء القرآن، كما يرى طه، مقسماً بين الإيمان، والإسلام، في معنى ما جاء إنزاله مقسما بين مدني، ومكي. ولكل من المدني والمكي مميزات يرجع السبب فيها إلى كون المدني مرحلة إيمان (المؤمنون)، والمكي مرحلة إسلام (المسلمون). وقد وضع طه ضوابط للتمييز بين القرآن المكي والقرآن المدني. وأوضح بأن هنا شواذ عن الضوابط، بين القرآن المكي والقرآن المدني. ويعود السبب في الشواذ عن الضوابط، إلى التداخل بين الإيمان والإسلام. للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق؛ عبد الله الفكي البشير، محمود محمد طه: من أجل فهم جديد للإسلام، مرجع سابق.

١٦- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، ط٤، أم درمان، ١٩٧١، ص ٧. (صدرت الطبعة الأولى في العام).

١٧- المصدر نفسه، ص ٧..

١٨- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية (١٤).

١٩- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٦٤- ١٦٥.

٢٠- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (١٠٢).

٢١- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٣٩- ١٤٠.

٢٢- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (١٠٢).

٢٣- القرآن الكريم، سورة التغابن، الآية (١٦).

٢٤- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الإسلام، مصدر سابق؛ محمود محمد طه، الرسالة الثاني من الإسلام، مصدر سابق؛ محمود محمد طه، من دقائق حقائق الدين، مصدر سابق، ص ٢١- ٢٤.

٢٥- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (١٩).

٢٦- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (٨٥).

٢٧- محمود محمد طه، "بين الدين والشريعة: لقاء مع السيد محمود محمد طه، رئيس الحزب الجمهوري... على إثر الأمر الذي وجهته له محكمة الخرطوم الشرعية العليا للمثول أمامها"، حوار بشير محمد سعيد، صحيفة الأيام، العدد رقم: (٥٤٩٧)، ١٨ نوفمبر ١٩٦٨.

٢٨- محمود محمد طه، "التطوير في الإسلام"، مصدر سابق.

٢٩- مِسبَر جمع مسابِر، وهو ما عرف من الهيئة والشارة، شكل خارجي، ما يسبر به الجرح أو نحوه ، أي يمتحن عمقه. المصدر: معجم الرائد، من موقع المعاني على الإنترنت، تاريخ الاسترجاع ٣٠ يناير ٢٠١٦، الرابط: www.almaany.com/ar/dict/ar-D9%85%D8%B3%D8%A8%D8%B1

٣٠- محمود محمد طه، "في النقد: كتاب الأستاذ خالد محمد خالد- من هنا نبدأ"، صحيفة الرأي العام، ٢ مارس ١٩٥١.

٣١- محمود محمد طه، "مستقبل الثقافة العربية في السودان، المدلول الحديث للثقافة والوسائل إليها (مهداة إلى طلبة وأساتذة المعهد العلمي بأم درمان)"، صحيفة أنباء السودان، العدد ١٦٤، السبت ١٨ أكتوبر ١٩٥٨م

٣٢- محمود محمد طه، ندوة عن مناقشة كتاب الدكتور صادق جلال العظم: نقد الفكر الديني (١٩٦٩)، أم درمان، ١١ ديسمبر ١٩٧٤، من موقع الفكرة الجمهورية على الإنترنت، استرجاع بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤، الرابط: www.alfikra.org/talk_view_a.php?talk_id=122

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
**رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩**
**ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي**
**info@bayalhikma.iq**

٣٣- الحزب الجمهوري، "الحزب الجمهوري يقدم أسس حماية الحقوق الأساسية»، مصدر سابق.

٣٤- محمود محمد طه، "الدستور الإسلامي المزيف"، (محاضرة)، دار الحزب الجمهوري، أم درمان، [...] مارس ١٩٦٩. (للاطلاع أو الاستماع للمحاضرة بصوت الأستاذ محمود محمد طه، راجع موقع الفكرة الجمهورية على الإنترنت، الرابط: .www.alfikra org/talk_view_a.php?talk_id=٤٥ ؛ أنظر كذلك: محمود محمد طه، محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهوري يقدم الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا، أم درمان، ١٩٦٩

٣٥- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق.

٣٦- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا، مصدر سابق.

٣٧- الحزب الجمهوري، "الحزب الجمهوري يقدم أسس حماية الحقوق الأساسية»، مصدر سابق.

٣٨-محمود محمد طه، الإسلام برسالة الأولى لا يصلح لإنسانية القرن العشرين، أم درمان، ١٩٦٩، ص ٢٠-٢١.

٣٩- محمود محمد طه، الإسلام برسالة الأولى لا يصلح لإنسانية القرن العشرين، مصدر سابق، ص ٢١ ؛ سعيد شايب، «حول مع الأستاذ محمود محمد طه»، (مقال)، صحيفة الصحافة، الخميس ١٦ أغسطس ١٩٦٢. (ملاحظة: سعيد الطيب شايب (١٩٣١-٢٠٠٢)، هو أكبر تلاميذ محمود محمد طه، وكبير الإخوان الجمهوريين). للمزيد أنظر: عبدالله الفكي البشير، محمود محمد طه وقضايا التهميش في السودان، مرجع سابق.

٤٠- محمود محمد طه، «الدستور والحقوق الأساسية»، مصدر سابق.

٤١- الحزب الجمهوري، "الحزب الجمهوري يقدم أسس حماية الحقوق الأساسية»، مصدر سابق.

٤٢- محمود محمد طه، زعيم جبهة الميثاق الإسلامي في ميزان، مصدر سابق، ص ١٣- ١٤.

٤٣- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا، مصدر سابق.

٤٤- محمود محمد طه، «الدستور والحقوق الأساسية»، مصدر سابق ؛ محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق.

٤٥-محمود محمد طه، الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا!!، مصدر سابق، ص ١١.

٤٦- القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية (٣).

٤٧- محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق، ص ٤٣-٤٤.

٤٨- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٨٧.

٤٩- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٨٤-١٨٥.

٥٠- القرآن الكريم، سورة الغاشية، الآيات (٢١- ٢٢).

٥١- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٨٦-١٨٧.

٥٢- المصدر نفسه، ص ١٥٣-١٥٤.

٥٣- القرآن الكريم، سورة الغاشية، الآيات (٢١- ٢٢).

٥٤- محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق، ص ٤٣-٤٤.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

٥٥- الإخـوان الجمهوريون، جنوب السـودان: المشـكلة!! والحل!!، مصدر سابق، ص ٥٨- ٥٩.

٥٦- للمزيـد أنظـر: عبد الله الفكي البشـير، محمود محمد طه وقضايا التهميش في السودان، مرجع سابق.

٥٧- محمـود محمد طه، "الإسـلام وحقوق المـرأة"، صحيفة السودان الجديد، ١٢ يناير ١٩٦٥

٥٨- الحكيـم الترمـذي، أبي عبـد الله محمـد بن عـلي، إثبات العلـل، تحقيـق خالـد زهري، منشـورات كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية، جامعـة محمـد الخامـس، الربـاط، ٢٠٠٥.

٥٩- الحكيـم الترمذي، محمد بن علي، الصـلاة ومقاصدها، تحقيـق حسـني نصر زيـدا، مطابـع دار الكتـاب العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

٦٠- الجوينـي، أبو المعالي عبد الملك بـن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، علق عليه صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.

٦١- الغـزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المسـتصفى من علم الأصول، إعداد محمد يوسـف نجم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥.

٦٢- الشـاطبي، أبـو إسـحاق إبراهيـم بن موسـى بن محمد اللخمـي الغرناطـي، الموافقات في أصـول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.

٦٣- ابـن عبد السـلام، عز الدين بـن عبد العزيـز، القواعد الكـبرى الموسـوم بقواعد الأحـكام في إصـلاح الأنام، تحقيـق نزيـه حمـاد وعثـمان جمعـة ضميريـة، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٧.

٦٤- الجرجاوي، علي بن أحمد، حكمة التشريع وفلسفته، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣.

٦٥- ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيـق ودراسـة محمد الطاهـر الميسـاوي، ماليزيـا: دار الفجر، عمان: دار النفائس، ١٩٩٩.

٦٦- علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسـلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ب. ت. ن).

٦٧- نعـمان جغيم، "نشـأة علم مقاصد الشرعيـة وتطوره"، مجلة الرائق، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ٢٠٢٠، ص ٢٤- ٢٥، ٣٦- ٣٧.

٦٨- المرجع نفسه، ص ٣٩.

٦٩- الشـاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مصدر سابق، ص ٢٢٢.

٧٠- الشـاطبي، أبـو إسـحاق إبراهيـم بن موسـى بن محمد اللخمـي الغرناطـي، الموافقـات، تحقيـق أبـو عبيـدة مشـهور بن حسن آل سـلمان، ط١، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١ ؛ بن عاشور، محمد الفاضـل بـن محمد الطاهـر، أعلام الفكر الإسـلامي في تاريخ المغـرب العربي، مكتبة النجـاح، تونس، ١٩٦٩، ص ٧٦.

٧١- للمزيـد أنظر: محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشـخصية، مصـدر سـابق ؛ محمود محمد طه، الإسـلام وإنسانية القرن العشرين، أم درمان، ١٩٧٣.

٧٢- محمـود محمد طه، تطويـر شريعة الأحوال الشـخصية، مصدر سابق، ص ٤٣-٤٤.

٧٣- المصدر نفسه، ص ٣٩.

٧٤- محمود محمد طه، "بين الدين والشريعة: لقاء مع السـيد محمـود محمد طـه، رئيس الحزب الجمهـوري... على إثر الأمـر الذي وجهته لـه محكمة الخرطـوم الشرعية العليا للمثول أمامها""، مصدر سابق.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
**رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩**
**ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي**
**info@bayalhikma.iq**

٧٥- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق ؛ محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق.

٧٦- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٦٥- ١٦٤.

٧٧- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ٩.

٧٨- المصدر نفسه، ص ١٠.

٧٩- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (١٠٦).

٨٠- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ٩.

٨١- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية (٢٩).

٨٢- القرآن الكريم، سورة الغاشية، الآيات (٢١- ٢٢).

٨٣- الإخوان الجمهوريون، لقاء إذاعي مع الأستاذ محمود محمد طه حول ١. الأصول والفروع ٢. الخير والشر ٣. التحرر من الخوف ٤. الحكمة وراء العذاب، ط٣، ١٩٧٧، ص ١٦- ١٧.

٨٤- محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق، ص ٤٣- ٤٤.

٨٥- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٦٥- ١٦٤.

٨٦- المصدر السابق، ص ١٦٥.

٨٧- محمود محمد طه، "لقاء الأستاذ محمود محمد طه بمندوبي صحيفة القبس الكويتية"، مصدر سابق.

٨٨- محمود محمد طه، "حوار مع محمود محمد طه: رسالة الإسلام الثانية صالحة لكل زمان ومكان"، مجلة الحياة، العدد الثالث والستون، السنة ٢، الجمعة ٢٢ نوفمبر ١٩٦٨، ص ١٠، ١٨، ١٩. دار الوثائق القومية: الدوريات (مجلات)، ١٠/ ٥/ ٦١ [٧٤] الخرطوم.

٨٩- محمود محمد طه، "التطور في الإسلام"، ٢٥ فبراير ١٩٦٥، مقتنيات عاصم حامد عابدون، وقد أهداها له الأستاذ ميرغني حمزة علي.

٩٠- عبد اللطيف عمر، "رسالة إلى أعضاء مجلس الشعب عن اتهام السيد على أحمد سليمان للإخوان الجمهوريين بأنهم يسيئون إلى الإسلام"، ٩ أبريل ١٩٧٧.

٩١- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا، مصدر سابق.

٩٢- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (٥).

٩٣- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (١٢٥).

٩٤- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية (٢٩).

٩٥- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (١٠٣).

٩٦- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (٢١٩).

٩٧- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق ؛ محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق؛ محمود محمد طه، رسالة الصلاة، أم درمان، ١٩٦٦.

٩٨-الإخوان الجمهوريون، جنوب السودان: المشكلة!! والحل!!، أم درمان، ١٩٨٢، ص ٥٨- ٥٩.

٩٩- المصدر نفسه، ص ١٤٢.

١٠٠- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، الصفحات ١٤٢- ١٦١.

١٠١- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق، ص ٥٣.

١٠٢- محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية،

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

مصدر سابق، ص ٥١-٥٢.

١٠٣- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (١١١).

١٠٤- المصدر السابق، ص ٥٦.

١٠٥- محمود محمد طه، الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا!!، ط١، أم درمان، ١٩٦٨، ص ١١.

١٠٦- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق؛ محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق.

١٠٧- محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق، ص ٩٤- ٩٥.

١٠٨- محمود محمد طه، "مناهضة الدستور الإسلامي المزيف"، (محاضرة)، دار الحزب الجمهوري، أم درمان، [...] مارس ١٩٦٩، من موقع الفكرة الجمهورية على الإنترنت، تاريخ الاسترجاع ١٩ أغسطس ٢٠٢٣، الرباط: bit.ly/47C8dS4

١٠٩- محمود محمد طه، "الدستور الإسلامي المزيف"، مصدر سابق.

١١٠- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية (٢٩).

١١١- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (٢٥٦).

١١٢- محمود محمد طه، "لقاء الأستاذ محمود محمد طه بمجلة الوادي: المرشد العام للجمهوريين للوادي- إسرائيل ستصبح دولة مسلمة!!- الشريعة القديمة لا تناسب عصرنا"، أجري اللقاء جمال الدين حسين، مجلة الوادي، مجلة شهرية سودانية مصرية تصدر عن مؤسسة روز اليوسف، السنة الرابعة، العدد ٤٧، مارس ١٩٨٣.

١١٣- المصدر نفسه.

١١٤- محمود محمد طه، «أسس حماية الحقوق الأساسية»، (بيان)، أم درمان، ٢٣ مارس ١٩٦٩، ص ٥- ٦.

١١٥- المصدر نفسه، «أسس حماية الحقوق الأساسية»، (بيان)، أم درمان، ٢٣ مارس ١٩٦٩، ص ٥- ٦.

١١٦- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٧٢.

١١٧- محمود محمد طه، "مناهضة الدستور الإسلامي المزيف"، (محاضرة)، ٢٠٢٣، مصدر سابق ؛ محمود محمد طه، "لقاء الأستاذ محمود محمد طه بمجلة الوادي، مصدر سابق.

١١٨- محمود محمد طه، "مناهضة الدستور الإسلامي المزيف"، (محاضرة)، ٢٠٢٣، مصدر سابق.

١١٩- محمود محمد طه، الحزب الجمهوري يقدم زعيم جبهة الميثاق الإسلامي في ميزان: ١. الثقافة الغربية ٢. الإسلام من كتابه: أضواء على المشكلة الدستورية، ط١، أم درمان، ١٩٦٨، ص ١٢. (سيرد لاحقاً محمود محمد طه، زعيم جبهة الميثاق الإسلامي في ميزان).

١٢٠- محمود محمد طه، "لقاء الأستاذ محمود محمد طه بمجلة الوادي، مصدر سابق.

١٢١- محمود محمد طه، "أسس حماية الحقوق الأساسية"، مصدر سابق.

١٢٢- محمود محمد طه، "الدستور الإسلامي المزيف"، مصدر سابق.

١٢٣- محمود محمد طه، الثورة الثقافية، مصدر سابق، ص٢٦.

١٢٤- محمود محمد طه، "محمود محمد طه يقول: هناك فرق بين الشريعة الاسلامية وبين الدستور»، مصدر سابق.

١٢٥- عوض الكريم موسى، "الحزب الجمهوري- البيان

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

نمرة (١٣): مناهضة الدستور الإسلامي المزيف"، مصدر سابق.

١٢٦- للمزيد أنظر: محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق، ص ٨٠.

١٢٧- المصدر نفسه، ص ٥٨.

١٢٨- المصدر نفسه، ص ٥١.

١٢٩- المصدر نفسه، ص ٨٠.

١٣٠- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ٣٨.

١٣١- محمود محمد طه، «أسس حماية الحقوق الأساسية»، مصدر سابق.

١٣٢- محمود محمد طه، "لقاء صحفي مع الأستاذ محمود محمد طه زعيم الإخوان الجمهوريين"، مصدر سابق.

١٣٣- المصدر نفسه.

١٣٤- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ص ١٧٢-١٧٣.

١٣٥- المصدر السابق، ص ١٧٤.

١٣٦- محمود محمد طه، "ختام المؤتمر الذي أقيم بمناسبة عيد الاستقلال في مساء الجمعة يوم ٤ يناير ١٩٨٥"، (مخطوطة)، تتكون المخطوطة من ثلاث صفحات، وقد ختمت المخطوطة بقول الأستاذ محمود: "بالصورة دي يكون ختام مؤتمرنا". حصلت على نسخة من المخطوطة من أسماء محمود محمد مقابلة في الخرطوم ٩ يوليو ٢٠١١، الساعة ١٨:٠٠ بتوقيت الخرطوم.

١٣٧- للمزيد أنظر: عبد الله الفكي البشير، الذكرى الخمسون للحكم بردة محمود محمد طه: الوقائع والمؤامرات والمواقف، دار باركود للنشر، الخرطوم، ٢٠٢٠؛ عبد الله الفكي البشير، المؤسسات الدينية: تغذية التكفير والهوس الديني (٥ رسائل إلى: الأزهر (مصر)- رابطة العالم الإسلامي (السعودية)- جامعة أم القرى (السعودية)- جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف (السودان)، دار بدوي للنشر، كونستانس- ألمانيا، ٢٠٢٢.

١٣٨- المرجع نفسه.

١٣٩- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق، ٤٥.

١٤٠- إدوارد سعيد، مرجع سابق، ص ١٩٧.

١٤١- "أسماء محمود محمد طه وعبد اللطيف عمر ضد حكومة جمهورية السودان"، من موقع قوانين السودان على الإنترنت، استرجاع بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢١، الرابط:

http://sudanlaws.net/index.php/2012-07-08-06-31-03/article-category-blog/sudanlaws-famous-case/289-2012-07-12-08-37-27 ،

للمزيد أنظر: عبد الله الفكي البشير، صاحب الفهم الجديد للإسلام محمود محمد طه والمثقفون: قراءة في المواقف وتزوير التاريخ، دار رؤية للنشر، القاهرة، ٢٠١٣.

١٤٢- عبدالله الفكي البشير، محمود محمد طه: من أجل فهم جديد للإسلام، دار محمد علي للنشر، صفاقس/ مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٢٤.

١٤٣- بكري خليل، الفكر الفلسفي عن الجمهورين في السودان، (رسالة ماجستير)، إشراف حسام محي الدين الألوسي، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

١٤٤- كانت هناك أطروحة دكتوراه تمت إجازتها من جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، وهي سابقة لرسالة الماجستير التي تمت إجازتها من جامعة بغداد، غير أنها أطروحة دكتوراه لا تستحق إدراجها ضمن قائمة الدراسات العلمية. لقد درست هذه الأطروحة، وخلصت في دراستي إلى أنها أطروحة كلها تقوم على الخزعبلات والتضليل. لم تلتزم الأطروحة بالحد الأدنى من الشروط العلمية. وقد خاطبت رئيس جامعة أم القرى وطالبته بمراجعة أمر الأطروحة والتبرأ منها. كما خاطبت مدير جامعة أم درمان الإسلامية في السودان، وهي التي بعث الطالب، وطالبته بمراجعة ملف الطالب، الذي أصبح فيما بعد أستاذ بالجامعة. جاءت الأطروحة بالعنوان الآتي: شوقي بشير عبد المجيد، فرقة الجمهوريين بالسودان وموقف الإسلام منها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، فرع العقيدة، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ[١٩٨٣ / ١٩٨٤]. للمزيد أنظر: عبد الله الفكي البشير، المؤسسات الدينية: تغذية التكفير والهوس الديني (٥ رسائل إلى: الأزهر (مصر)- رابطة العالم الإسلامي (السعودية)- جامعة أم القرى (السعودية)- جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف (السودان)، مرجع سابق.

١٤٥- جعفر نجم نصر، الإسلام الكوني والإسلام العربي: محمود محمد طه والحل الصوفي للشريعة، ط١، الانتشار العربي، ٢٠٢٠.

١٤٦- زينب رسول، محمود محمد طه ودوره الفكري والسياسي في السودان من ١٩٠٩ الى ١٩٨٥، (رسالة ماجستير، ٢٠٢٢)، إشراف البروفيسور مُتعب الريشاوي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، السماوه، العراق.

١٤٧-جنان مجيد حميد، محمود محمد طه ودوره في السودان، (رسالة ماجستير، ٢٠٢٢)، إشراف البروفيسور إياد ناظم جاسم، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق.

١٤٨- ندوة عن مشروع الفهم الجديد للإسلام للمفكر السوداني محمود محمد طه: قراءة في ضوء العلوم الاجتماعية، إدارة وتقديم علي سعد كاظم، قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع بكلية الآداب في الجامعة المستنصرية بالتعاون مع قسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية بالجامعة الأمريكية في بيروت، (ندوة دولية إلكترونية عبر تطبيق زووم)، الخميس ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة التاسعة مساء بتوقيت بغداد. المتحدثون: عبد الله الفكي البشير (السودان)، وساري حنفي (فسلطين)، وجعفر نجم نصر، (العراق)، وكنزة القاسمي، (المغرب). المعقبون (جميعهم من السودان): فدوى عبد الرحمن علي طه، ومحمد جلال أحمد هاشم، وعمر القراي، جبريل محمد الحسن.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

### الكتب


- ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، ماليزيا: دار الفجر، عمان: دار النفائس، ١٩٩٩.
- ابن عبد السلام، عز الدين بن عبد العزيز، القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، تحقيق نزيه حماد وعثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٧.
- الإخوان الجمهوريون، لقاء إذاعي مع الأستاذ محمود محمد طه حول ١. الأصول والفروع ٢. الخير والشر ٣. التحرر من الخوف ٤. الحكمة وراء العذاب، ط٣، ١٩٧٧.
- الإخوان الجمهوريون، جنوب السودان: المشكلة!! والحل!!، أم درمان، ١٩٨٢.
- بتول مختار محمد طه، محمود الإنسان: قراءة الأيام، القاهرة، الشركة العالمية للطباعة والنشر ٢٠١٢.
- الجرجاوي، علي بن أحمد، حكمة التشريع وفلسفته، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣.
- جعفر نجم نصر، الإسلام الكوني والإسلام العربي: محمود محمد طه والحل الصوفي للشريعة، ط١، الانتشار العربي، ٢٠٢٠.
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، علق عليه صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.
- الحكيم الترمذي، أبي عبد الله محمد بن علي، إثبات العلل، تحقيق خالد زهري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠٠٥.
- الحكيم الترمذي، محمد بن علي، الصلاة ومقاصدها، تحقيق حسني نصر زيدا، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٥.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١ ؛ بن عاشور، محمد الفاضل بن محمد الطاهر، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، تونس، ١٩٦٩.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.
- عبد اللطيف عمر، «رسالة إلى أعضاء مجلس الشعب عن اتهام السيد على أحمد سليمان

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

للإخـوان الجمهوريـين بأنهـم يسـيئون إلى الإسلام»، ٩ أبريل ١٩٧٧.

- عبـد الله الفكي البشـير، الذكرى الخمسـون للحكـم بـردة محمـود محمـد طـه: الوقائـع والمؤامـرات والمواقـف، دار باركـود للنشر، الخرطوم، ٢٠٢٠.
- عبـد الله الفكي البشـير، المؤسسـات الدينية: تغذيـة التكفـير والهـوس الديني (٥ رسـائل إلى: الأزهر (مصر)- رابطة العالم الإسـلامي (السعودية)- جامعة أم القرى (السعودية)- جامعـة أم درمـان الإسـلامية (السـودان)- وزارة الشـؤون الدينيـة والأوقـاف (السـودان)، دار بدوي للنشر، كونستانس- ألمانيا، ٢٠٢٢.
- عبد الله الفكي البشير، صاحب الفهم الجديد للإسلام محمود محمد طه والمثقفون: قراءة في المواقـف وتزويـر التاريخ، دار رؤيـة للنشر، القاهرة، ٢٠١٣.
- عبـد الله الفكـي البشـير، محمـود محمـد طـه وقضايـا التهميـش في السـودان، دار باركود للنشر، الخرطوم.
- عبـد الله الفكي البشـير، محمود محمد طه: من أجـل فهـم جديـد للإسـلام، دار محمـد علي للنـشر/ صفاقـس، دار نـاشرون/ بـيروت، ٢٠٢٤.
- عـلال الفـاسي، مقاصد الشريعة الإسـلامية ومكارمها، دار الغرب الإسـلامي، بيروت، (ب. ت. ن).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المسـتصفى من علم الأصول، إعداد محمد يوسف نجم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥.
- محمد سعيد القدَّال، الإمام المهدي محمد أحمد بن عبـد الله (١٨٤٤م-١٨٨٥م) لوحة لثائر سوداني، الدار السـودانية للكتب، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٤٧.
- محمـد عمر بشـير، تطور التعليم في السـودان (١٨٩٨- ١٩٥٦)، ترجمـة هنـري ريـاض وآخرون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٣.
- محمـود محمـد طـه، «أسـس حمايـة الحقـوق الأساسـية»، (بيـان)، أم درمـان، ٢٣ مارس ١٩٦٩.
- محمـود محمـد طـه، «التطـور في الإسـلام»، (مخطوطة)، ٢٥ فبراير ١٩٦٥.
- محمود محمد طه، الإسـلام برسـالة الأولى لا يصلح لإنسـانية القرن العشريـن، أم درمان، ١٩٦٩.
- محمـود محمد طـه، الإسـلام وإنسـانية القرن العشرين، أم درمان، ١٩٧٣.
- محمـود محمـد طه، الحـزب الجمهـوري يقدم زعيم جبهـة الميثاق الإسـلامي في ميزان: ١. الثقافة الغربية ٢. الإسـلام من كتابه: أضواء

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
**رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩**
**ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي**
**info@bayalhikma.iq**

على المشكلة الدستورية، ط١، أم درمان، ١٩٦٨، ص ١٢. (سيرد لاحقاً محمود محمد طه، زعيم جبهة الميثاق الإسلامي في ميزان).

- محمود محمد طه، الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا!!، ط١، أم درمان، ١٩٦٨.
- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، ط٤، أم درمان، ١٩٧١، ص ٧. (صدرت الطبعة الأولى في العام).
- محمود محمد طه، الرسالة الثانية من الإسلام، مصدر سابق ؛ محمود محمد طه، تطوير شريعة الأحوال الشخصية، مصدر سابق؛ محمود محمد طه، رسالة الصلاة، أم درمان، ١٩٦٦.
- محمود محمد طه، زعيم جبهة الميثاق الإسلامي في ميزان، مصدر سابق.
- محمود محمد طه، محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهوري يقدم الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا، أم درمان، ١٩٦٩
- يحيي محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٦.

## الدوريات (المجلات والصحف)

- دار الوثائق القومية: الدوريات (مجلات)، ١٠/ ٥/ ٦١ [٧٤] الخرطوم.
- سعيد شايب، «حول مع الأستاذ محمود محمد طه»، (مقال)، صحيفة الصحافة، الخميس ١٦ أغسطس ١٩٦٢.
- صحيفة الرأي العام، «المسجونون السياسيون»، العدد: ٣٧٨، ٢٧ يونيو ١٩٤٦.
- محمود محمد طه، «الإسلام وحقوق المرأة»، صحيفة السودان الجديد، ١٢ يناير ١٩٦٥
- محمود محمد طه، «بيان من الحزب الجمهوري»، صحيفة السودان الجديد، الخميس ١٢ نوفمبر ١٩٦٤.
- محمود محمد طه، «بين الدين والشريعة: لقاء مع السيد محمود محمد طه، رئيس الحزب الجمهوري... على إثر الأمر الذي وجهته له محكمة الخرطوم الشرعية العليا للمثول أمامها»، حوار بشير محمد سعيد، صحيفة الأيام، العدد رقم: (٥٤٩٧)، ١٨ نوفمبر ١٩٦٨.
- محمود محمد طه، «حوار مع محمود محمد طه: رسالة الإسلام الثانية صالحة لكل زمان ومكان»، مجلة الحياة، العدد الثالث والستون، السنة ٢، الجمعة ٢٢ نوفمبر ١٩٦٨.
- محمود محمد طه، «ختام المؤتمر الذي أقيم بمناسبة عيد الاستقلا» أم درمان، الجمعة يوم ٤ يناير ١٩٨٥،
- محمود محمد طه، «سعيد يتساءل»، صحيفة الشعب، ٢٧ يناير ١٩٥١.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq


- محمـود محمد طـه، «في النقد: كتاب الأسـتاذ خالـد محمـد خالد- مـن هنا نبـدأ»، صحيفة الرأي العام، ٢ مارس ١٩٥١.
- محمـود محمـد طـه، "لقـاء الأسـتاذ محمـود محمـد طـه بمجلـة الـوادي: المرشـد العـام للجمهوريـين للـوادي- إسرائيل سـتصبح دولة مسـلمة!!- الشريعة القديمة لا تناسب عصرنـا"، أجري اللقاء جمال الدين حسـين، مجلـة الـوادي، مجلة شـهرية سـودانية مصرية تصـدر عـن مؤسسـة روز اليوسـف، السـنة الرابعة، العدد ٤٧، مارس ١٩٨٣.
- محمـود محمد طـه، «محمـود محمد طـه يقول: تفسـير مصطفـى محمـود بضاعـة مزجـاه»، (حـوار صحفـي)، صحيفـة الأضـواء السودانية، ٤ أبريل ١٩٧٠
- محمود محمد طه، «مسـتقبل الثقافة العربية في السودان، المدلول الحديث للثقافة والوسائل إليها (مهداة إلى طلبة وأساتذة المعهد العلمي بـأم درمان)»، صحيفة أنباء السـودان، العدد ١٦٤، السبت ١٨ أكتوبر ١٩٥٨م
- نعـمان جغيم، «نشـأة علـم مقاصـد الشرعية وتطوره»، مجلة الرائق، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ٢٠٢٠.


## الندوات والمحاضرات


- محمـود محمـد طـه، «الدسـتور الإسـلامي المزيف»، (محاضرة)، دار الحزب الجمهوري، أم درمان، [...] مارس ١٩٦٩.
- محمـود محمـد طـه، «مناهضـة الدسـتور الإسـلامي المزيف»، (محاضرة)، ٢٠٢٣.
- محمـود محمـد طـه، «مناهضـة الدسـتور الإسـلامي المزيف»، (محـاضرة)، دار الحزب الجمهوري، أم درمان، [...] مارس ١٩٦٩
- محمـود محمد طه، الكتاب الأول من سلسـلة رسائل ومقالات، أم درمان ط١، ١٩٧٣.
- محمـود محمـد طـه، ندوة عـن مناقشـة كتاب الدكتـور صـادق جـلال العظم: نقـد الفكر الدينـي (١٩٦٩)، أم درمـان، ١١ ديسـمبر ١٩٧٤.
- نـدوة عـن مـشروع الفهـم الجديد للإسـلام للمفكر السـوداني محمود محمـد طه: قراءة في ضـوء العلوم الاجتماعيـة، إدارة وتقديم علي سعد كاظم، قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع بكليـة الآداب في الجامعـة المسـتنصرية، بغـداد، بالتعاون مع قسـم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية بالجامعة الأمريكية في بـيروت، (نـدوة دولية إلكترونيـة عبر تطبيق زووم)، الخميس ٢ يوليو ٢٠٢٠.


## الرسائل الجامعة


- بكري خليل، الفكر الفلسفي عن الجمهورين في السـودان، (رسـالة ماجسـتير)، إشراف حسـام محي الديـن الألوسي، جامعـة بغداد، بغداد، ١٩٩٦.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
**رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩**
**ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي**
**info@bayalhikma.iq**


- جنان مجيد حميد، محمود محمد طه ودوره في السودان، (رسالة ماجستير، ٢٠٢٢)، إشراف البروفيسور إياد ناظم جاسم، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق.
- زينب رسول، محمود محمد طه ودوره الفكري والسياسي في السودان من ١٩٠٩ الى ١٩٨٥، (رسالة ماجستير، ٢٠٢٢)، إشراف البروفيسور مُتعب الريشاوي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، السماوه، العراق.
- شوقي بشير عبد المجيد، فرقة الجمهوريين بالسودان وموقف الإسلام منها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، فرع العقيدة، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ [١٩٨٣ / ١٩٨٤].


## المواقع على شبكة الإنترنت


- الفكرة الجمهورية

www.alfira.or

- قوانين السودان

http: / /sudanlaws.net

- معجم المعاني

www.almaany.com

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

# From the Objectives of Sharia to its Evolution: Towards a Humane Constitution and a Comprehensive National Identity

**Dr.Abdullah Alfaki**

**Abstract**

This paper seeks to shed light on the concept of the human constitution within the framework of the New Understanding of Islam proposed by the Sudanese thinker Mahmoud Mohamed Taha (1909–1985). Taha's approach is grounded in the Qur'an, specifically the Meccan verses (the verses of principles). His project addresses building confidence and strengthening national identity in multicultural environments, such as the case of Iraq.

Taha argues that the human constitution cannot be derived from the current form of Sharia, as it is neither democratic nor socialist, does not solve the problems of modern humanity, and fails to meet the demands of the contemporary age. And it cannot achieve the objectives of Islam, which, according to Taha, are humanitarian objectives, and he sums them up in the right to life and the right to freedom, and what branches from them. For this reason, he calls for the evolution of Sharia from within the Qur'an. Through this evolution, the humane constitution can be realized—one that aspires to establish a humane-centered government under which all citizens can unite and find protection, regardless of their beliefs, languages, or skin colors. This paper pauses to offer a brief introduction to Taha and the main pillars of his New Understanding of Islam. It also addresses the following questions: What is meant by the Evolution of Sharia? What is its methodology? Where does it originate? What are its implications? How does it lead to the Humane Constitution? thereby fulfilling the conditions for building trust and promoting a unifying national identity?

Keywords: Evolution of Sharia–Shura – Democracy- Comparison between people -Morality– Unifying National Identity.